

بحث بعنوان

دور المنظمات غير الحكومية في تحقيق الاستدامة البيئية

(دراسة مطبقة على جمعيات تنمية المجتمع)

إعداد الباحثة

د/ شيماء حسين ربيع

المدرس بقسم مجالات الخدمة الاجتماعية

كلية الخدمة الاجتماعية-جامعة الفيوم

٢٠١٧م

أولاً: مشكلة الدراسة.

تعد قضية التنمية من القضايا الهامة التي تشغل اهتمام جميع التخصصات العلمية والمهنية، وحتى تتجح برامج التنمية فإن الأمر يتطلب تواصلها واستمراريتها، ويتوقف ذلك على الاستخدام الأمثل لموارد البيئة، وحسن إدارتها، من خلال خطط التنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والصحية. ومع تزايد حجم المشكلات البيئية تطور اهتمام الفكر الإنساني بالبيئة خاصة في الدول المتقدمة منذ بداية الستينات من القرن الماضي، في حين أن الدول النامية لم تعط الاهتمام الكافي لحماية البيئة، حيث اهتمت بالتنمية الصناعية، ولم تتفاعل بشكل إيجابي مع قضايا البيئة التي اعتبرت قضايا ثانوية وهامشية.^(١)

والمشكلات البيئية بجوانبها المختلفة تتجم عن التفاعل بين الإنسان وثقافته وبيئته البيوفيزيائية، فالتلوث مثلا مشكلة بيئية هامة تنشأ عن الاستخدام غير الرشيد والتعامل غير الحكيم مع الموارد الطبيعية كالهواء والماء والاستخدام المفرط لمبيدات الآفات الزراعية ذلك الاستخدام الذي لا يفرق بين ما هو نافع وما هو ضار والإخلال بمقومات التوازن الطبيعي في البيئة والتي تتجم عن مجموعة معقدة من العوامل البيولوجية والفيزيائية والاجتماعية التي تؤثر في النظام البيئي ككل.^(٢) ولقد أحدث التفاعل الإنساني السلبي مع البيئة العديد من الأضرار البالغة بالبيئة وتسبب النشاط الإنساني غير الرشيد وخاصة النشاط الصناعي كما يقول الخبراء التنمية في أحداث الكثير من المشكلات البيئية الخطيرة وباتت هذه المشكلات تهدد حياة ملايين البشر في عالمنا المعاصر.^(٣)

ويمكن تلخيص المشكلات البيئية الرئيسية التي تواجهنا في مصر في النقاط التالية:^(٤)

- ١- غياب السياسة الوطنية لاستخدامات الأرض لوقف الزحف العمراني على الأراضي الزراعية ومواجهة الخلل في مواقع المناطق الصناعية.
- ٢- حماية نهر النيل وفروعه والمجاري المائية من التلوث.
- ٣- تلوث هواء المدن الكبرى بالملوثات.
- ٤- تلوث البيئة الزراعية بالمبيدات والمخصبات.
- ٥- تلوث مياه السواحل المصرية بالزيت وما يلقي فيها من مخلفات السفن أو الصرف الصحي للمدن المطلة عليها.
- ٦- قضية النفايات الصلبة وتجمعها بكميات كبيرة وعدم القدرة على التخلص منها بمعدلات تفوق إنتاجها مما أدى لظهور مشكلات صحية واجتماعية عديدة.

ولهذا تحتل قضية الحفاظ على البيئة دون تدهورها محل الصدارة في سلم الاهتمامات القومية ويرجع ذلك إلى استنزاف البيئة وإهدارها يؤدي إلى الإخلال بتوازنها ومن ثم يؤثر تأثيرا سلبيا على التنمية ومن هنا على الحكومة والأفراد ليس فقط الحفاظ على البيئة والعمل على منع تدهورها بل والعمل على تطويرها وتحسينها حتى تكون قادرة على تلبية الحاجات الأساسية وعلى إتاحة الفرصة لحياة أفضل ليس للأجيال الحاضرة فقط بل والأجيال القادمة أيضا ويمكن القول أنه يتوقف تحقيق التنمية البيئية أو

المستدامة على أمرين هما : السكان والتكنولوجيا وهى مجموعة المعارف والمهارات والأدوات والمعدات التي تمكن المجتمع من إنتاج السلع والخدمات^(٥)

وفى إطار العمل الدولي المشترك بعد القمة العالمية الأولى للبيئة في إستكهولم عام ١٩٧٢ والتي اهتمت بالعلاقة بين البيئة والتنمية وكان هناك اقتناع بأن مشكلات البيئة والتنمية متداخلة لا يمكن فصلها ببعضها ومنذ ذلك الوقت ظهر مصطلح التنمية المتواصلة التي تتصف بالاستمرار وتمتلك عوامل الاستمرار والتواصل.^(٦)

وهذا ما تم تأكده في مؤتمر الأمم المتحدة عن البيئة والتنمية الذي عقد في ريودي جانيرو عام ١٩٩٢ حيث واصلت وفود البلدان المتقدمة طرح وتحديد إجراءات يجب على البلدان النامية اتخاذها للقضاء على التلوث البيئي على المستوى القومي، في حين طالبت وفود من البلدان النامية بتمويل دولي لتنفيذ هذه الإجراءات وهذا من أجل التنمية المستدامة.^(٧)

ومع تزامن الاهتمام بالتنمية أصبح الاستدامة البيئية هدفاً من أهداف التنمية يسعى لبناء أسس أيكولوجية عن طريق تحسين الآثار السلبية والحفاظ على التنوع البيولوجي المتمثل في الحد من الأوبئة والجراثيم كعوامل مسببة في انتشار الأمراض بهدف تحسين الصحة البشرية بصفة مستدامة.^(٨)

ولكي تتحقق الاستدامة البيئية لابد من تحقيق مستوى من التوازن بين نوعية البيئة والجوانب الاقتصادية والاجتماعية. وتواجه نوعية البيئة خاصاً في مصر ضغوطاً كثيرة تؤثر على صحة الإنسان وإنتاجيته وبالتالي على الاقتصاد القومي. ومن هذه الضغوط ما يرتبط بنوعية الهواء، والأراضي الزراعية، والقضايا ذات العلاقة مثل التنوع الحيوي والطاقة وغيرها من الظواهر البيئية التي تصاحب النشاط الاقتصادي.^(٩)

كما أن الاهتمام بالاستدامة البيئية يملى ضرورة اعتماد المبادئ القانونية ونظمها والتي تساعد على الحفاظ على البيئة والحد من التلوث والحث على المحافظة على الموارد وإعادة استعمالها أكثر من هذا، ومن أجل تخفيف حدة مشاكل العمل المتراكمة، فإن التنمية المستدامة تتبنى اعتماد المؤسسات القانونية التي تؤكد على أن مصالح كل شرائح المجتمع وفئاته وطبقاته هي مؤمنة ومصانة، خاصة فيما يتعلق بسلامة البيئة وحماية مواردها. بالإضافة في بعض الحالات المناسبة فإن اهتماما خاصا يجب أن يعطى لأراء الناس وأفكارهم ووجهات نظرهم خاصة وأن خيرهم ورفاهيتهم مرتبط تماماً بنظام البيئة وسلامتها.^(١٠)

وهذا ما أكدت عليه العديد من الدراسات والتي تتمثل في دراسة "أحمد الطنطاوي المعداوى" ٢٠٠٧: ^(١١) حيث هدفت إلى محاولة الوصول إلى معايير محلية لفكر الاستدامة البيئية تأخذ في

الاعتبار الإمكانات والمقومات والخصائص البيئية المتاحة للاستفادة بها في عملية التنمية العمرانية بالمجتمعات العمرانية الجديدة وصولاً لوضع منهج مقترح كدليل إرشادي ودراسة لتطبيق ذلك على إقليم توشكي كحالة دراسية. ودراسة "زينب فؤاد عبد اللطيف" ٢٠١٠: (١٢) التي هدفت إلى تحديد اليات تفعيل تطبيق التنمية المستدامة في الاقتصاد المصري وقد أوصت الدراسة بضرورة أدرج الاهتمامات البيئية في السياسات الاقتصادية والاجتماعية. وأيضا دراسة "دينا حسام نجيب": ٢٠١٤: (١٣) اهتمت بدراسة كيفية تحقيق الاستدامة في المدن البيئية ويناقش ذلك من خلال الحفاظ على الأراضي الزراعية داخل المدن وتعتبر مؤثرات التنمية بمثابة تهديد لتلك الأراضي لذا من اجل تحقيق الاستدامة يجب الحفاظ على هذه الأراضي الزراعية بالإضافة إلى ذلك يجب ضمان الاستدامة بالمناطق العمرانية داخل المدن وذلك من خلال ضمان جودة وقيمة هذه الأراضي. كما أن دراسة "ماهي عصام الدين" ٢٠١٥: (١٤) اهتمت بتحديد أسس تحقيق الاستدامة في مشروعات عمارة الاندسكيب (الغطاء الأرضي) في مصر وأكدت الدراسة على ضرورة الوصول إلى إطار مقترح لقياس ولتحقيق الاستدامة بأبعادها البيئية والاقتصادية والاجتماعية، والمؤسسية، بحيث يتسم الإطار المقترح بالوضوح وإمكانية قياس أسس تحقيق الاستدامة، كما تتركز الدراسة أيضا على تحديد المشكلات البيئية والاجتماعية والضغط على الموارد، وتعد الأكثر احتياجاً لتطبيق مفاهيم الاستدامة. وأهتمت دراسة "خالد جمعة العجيلي عبدالله" ٢٠١٥: (١٥) لمحاولة الوصول لاستراتيجيات يمكن عن طريقها تحقيق الاستدامة البيئية للحرم الجامعي لجامعتي المنصورة بجمهورية مصر العربية وطرابلس بدولة ليبيا كحالات دراسية وذلك من خلال استخلاص الدروس المستفادة من التجارب العالمية لجامعات نجحت في تطبيق الاستدامة البيئية مثل جامعة Maryland university, USA، وجامعة الملك عبدالله للعلوم والتقنية بالمملكة العربية السعودية والجامعة الأمريكية بالقاهرة. هذه الاستراتيجيات يمكن الاستفادة منها لتحقيق الاستدامة البيئية لجامعات دول شمال أفريقيا مع مراعاة التنوع والاختلاف في الظروف البيئية والاجتماعية والتكنولوجية لهذه البلدان.

وتناولت دراسة "هبة محروس على عبد العال" ٢٠١٥: (١٦) بتحليل جدلية "التأثير بين الإنسان والبيئة" من خلال إدراك تأثير البعد الإنساني على الاستدامة البيئية، وتم اختيار المحميات الطبيعية لكونها تمثل صورة للاتزان البيئي والاستدامة البيئية ولتأثيرها على المجتمع المحيط. ولأن طبيعة المحمية ثابتة وحدوث أي تغيير فيها يرجع في الأغلب للتأثيرات الإنسانية عليها حيث اتبعت الدراسة المنهج التوثيقي بتمهيد نظري لمجال الدراسة من مفاهيم تتعلق بالاستدامة والبيئة الاجتماعية وصولاً لمفهوم مجتمع المحمية، يليه المنهج التحليلي والذي يشتمل على تقييم لمحميات إقليمية لكونها أمثلة موجودة داخل

مجتمعات محلية وتتفاعل معها بشكل إيجابي إلى جانب تميزها بيئياً وذلك بهدف استنباط المعايير المشتركة لدمج المجتمع المحلي في بيئة المحمية. كما أكدت دراسة "ميشيلا فاكلو وآخرون" 2016 **Michela Faccioli etal**:^(١٧) على ضرورة التصدي للمشكلات البيئية التي تؤدي إلى أحداث تغيرات وتأثيرات على المدى الطويل والتي لا تؤثر على الحاضر فقط وإنما تؤثر على أجيال المستقبل وتوصي الدراسة على ضرورة الاهتمام بالقضايا البيئية مما يقلل من الآثار السلبية والمخاطر البيئية. بينما أشارت دراسة "أمير راضي وآخرون" 2016 **Amir Rahdari etal**:^(١٨) والتي استهدفت التعرف على دور المؤسسات الاجتماعية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتوصلت إلى مجموعة من الأدوات التي يمكن من خلالها تحقيق التنمية المستدامة مؤكداً على ضرورة الاهتمام بالنمو الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بصورة متبادلة. وأيضاً دراسة "اليسيا كازم وآخرون" 2016 **Alicja Krzemie etal**:^(١٩) ركزت على دراسة إدارة المخاطر البيئية بطريقة آمنة والتي أكدت على أن الاهتمام بالممارسات الإدارية البيئية السليمة تؤدي لتحقيق الاستدامة البيئية كما أكدت على ضرورة عدم الإفراط في استخدام الموارد الطبيعية مما يسبب العديد من المشكلات البيئية الخطيرة ومنها تدهور النظام البيئي، وتوصى الدراسة بضرورة تلبية احتياجات أفراد المجتمع دون المساس باحتياجات الأجيال المقبلة. ودراسة "تينا رابير وآخرون" 2017 **Nina Repar etal**:^(٢٠) استهدفت قياس الأداء البيئي مرتكزا على مجموعة من المؤشرات لتحديد مدى تحقيق الاستدامة البيئية وقد أكدت الدراسة على ضرورة الاهتمام بالمشكلات والقضايا البيئية التي يمكن أن تؤثر على الأراضي الزراعية وتدهور النظام البيئي للحفاظ على الموارد البيئية لتكون أكثر استدامة في المستقبل. ودراسة "مالين كلمات" 2017 **Malin Song etal**:^(٢١) اهتمت بتحسين إدارة الموارد الطبيعية والبشرية لضمان الاستدامة البيئية وأكدت الدراسة على أن استغلال الموارد الطبيعية على نحو غير ملائم تسبب التدهور البيئي وقد توصلت الدراسة إلى إسهامات لتحسين البيئة من خلال الإدارة البيئية وتخصيص الموارد الطبيعية والتقييم البيئي كما أكدت الدراسة على أهمية التنمية الاقتصادية وحماية البيئة من أجل تحقيق الاستدامة البيئية.

وقد قامت الباحثة بعمل دراسة استطلاعية من خلال دليل مقابلة مع بعض مديري الجمعيات الأهلية المهمة بالمحافظة على البيئة بهدف التعرف على أبرز مشكلات البيئة بمدينة الفيوم وقد أسفرت الدراسة عن تعرض مدينة الفيوم للعديد من التغيرات البيئية التي أسهمت في التدهور البيئي وذلك بسبب الإهمال وسوء الاستخدام وانهايار الخدمات مع زيادة عدد السكان هذا إلى جانب فقدان الوعي البيئي بالإضافة إلى غياب الخطط الواضحة للمحافظة على البيئة مما ينعكس سلباً على صحة المواطنين والبيئة ولذلك لتحقيق الاستدامة لابد من الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية ورفع درجة مشاركة المواطنين في

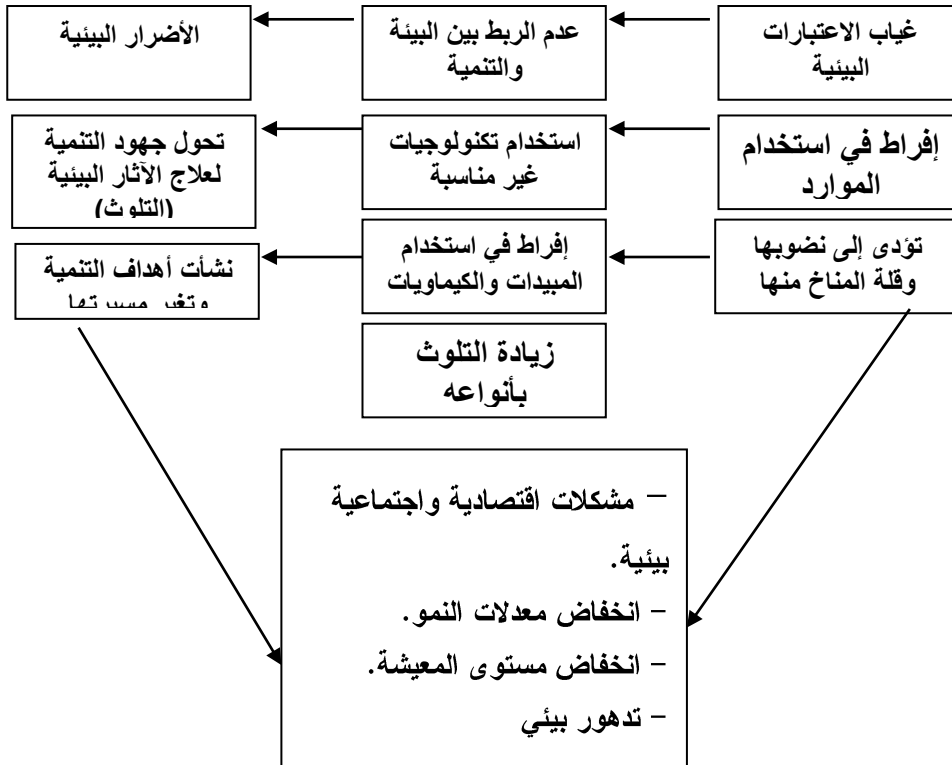
التنمية والاستفادة من المقومات الصحية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية والسعي لتحقيق التوازن في توزيع الخدمات.

وهذا يرتبط تحقيق الاستدامة البيئية بتحول نمط الحياة (الإنتاج والاستهلاك) إلى نمط حياة صديق للبيئة، ونظراً لان تغير نمط الحياة هو من الصعوبة في أي مجتمع لأنه يحتاج لفترات طويلة، لذلك فمن المهم لأي دولة أن تسعى لرفع الكفاءة البيئية للاستهلاك والإنتاج في المراحل الأولى لبرامج النمو الاقتصادي في ظل صعوبة تغير نمط الحياة المستقر. (٢٢)

ولاشك أن هناك ارتباطاً وثيقاً بين الصحة والبيئة والتنمية ، فأى تنمية اجتماعية اقتصادية غير ملائمة تؤدي إلى استهلاك كبير للموارد ، وان اقترنت بنمو سكاني مرتفع فأنها قد تؤدي إلى مشكلات صحية وبيئية حادة ، على الرغم من ذلك فقد حصل تقدم مهم وتحسن ملموس في بعض جوانب التنمية البشرية خلال العقود الأربعة الماضية ، منها توافر المياه الصالحة للشرب ، وخدمات الصرف الصحي ، وإدارة النفايات ، وبرامج الحماية من ناقلات الأمراض خاصة تلك التي تتخذ من الماء جزءاً من دورة حياتها ، والأمراض المنقولة بالمياه وتحسن في خدمات العناية الصحية الأساسية وجودة الهواء وغيرها. (٢٣)

شكل رقم (١)

يوضح التنمية المستدامة وارتباطها بالبيئة (٢٤)



ويوضح شكل (١) أن نتيجة التعدي على المنظومة البيئية والإخلال بالتوازنات البيئية أدى ذلك إلى التأثير على مسيرة التنمية واستقرارها حيث أختل مسار التنمية نتيجة للاختلال البيولوجي الناتج عن التصنيع والاستخدام المفرط للكيمياويات.

وانطلاقاً مما سبق يتضح ترابط قضايا التنمية والبيئة بعلاقات من التكامل والاعتماد المتبادل إذ يتعذر استمرار التنمية على قاعدة من الموارد البيئية المتدهورة، كما أنه لا يمكن حماية البيئة عندما تهمل التنمية. (٢٥)

من هنا فاتجهت المنظمات غير الحكومية في مصر بالاهتمام والحفاظ على البيئة من خلال مجموعة من المشروعات التي تهدف إلى تحقيق مستوى أفضل من المعيشة للمواطنين بما تقدمه من خدمات تلبي الاحتياجات. لإحداث التنمية البشرية وفق أسس وقواعد علمية سليمة يعود على المجتمع بالنفع.

وبناء على ذلك أصبحت المنظمات غير الحكومية تضطلع بالعديد من الأدوار لحماية البيئة لان الحفاظ على البيئة لا يقتصر على القوانين والتشريعات التي تصدرها السلطات التشريعية، ولكنه تعدي ذلك إلى كثير من الأفراد العاديين الذين شعروا بخطورة المشكلات البيئية، ومن ثم تكونت جمعيات أهلية تنادى بضرورة حماية البيئة والمحافظة عليها من التلوث. وقد شهدت مصر منذ بداية الثمانينات ظهور عدد من التنظيمات غير الرسمية، والتي كانت بمثابة تعبير عن انبثاق الوعي البيئي لأفراد المجتمع المصري ولقد وصل عدد هذه التنظيمات في التسعينات إلى ثمانين منظمة غير حكومية. والواقع أن مصر تضم العديد من التنظيمات التي تحاول أن تلعب أدواراً إيجابية في التأثير على السياسة البيئية لمصر، فهناك التنظيمات التي لديها اهتمام واسع بقضية البيئة ككل. ومن هذا المنطلق تظهر أهمية المنظمات غير الحكومية في تحريك المجتمع للمشاركة في حل قضاياها من خلال نشر الوعي البيئي والارتقاء بالسلوك الإيجابي تجاه البيئة الأمر الذي يؤدي في النهاية إلى تنمية المجتمع على نحو مستدام. (٢٦)

وهذا ما أكدت عليه دراسة " كامل كمال سعد " ٢٠٠٥: (٢٧) عن مدى فاعلية واستدامة مشروعات الإصحاح البيئي. وتوصلت إلى أن المنظمات غير الحكومية نفذت العديد من مشروعات الإصحاح البيئي لكن ما تزال المشكلات البيئية بكل أنواعها قائمة في المجتمعات المحلية، كما توصلت أيضاً إلى مجموعة من المعوقات التي تعرقل استدامة مشروعات الإصحاح منها معوقات ثقافية، ومعوقات اجتماعية مثل انخفاض المشاركة الشعبية والتطوع في برامج ومشروعات الإصحاح البيئي.

وأيضاً دراسة "شربات إبراهيم أحمد" ٢٠٠٥: (٢٨) اهتمت بدراسة تقييمية لجهود القيادات النسائية في مجال البيئة وقد توصلت الدراسة إلى إسهام القيادات النسائية داخل الجمعيات الأهلية في مكافحة التلوث من خلال مشاركتها في تنفيذ خطط وبرامج حماية البيئة، ومحاولة إقناع أفراد المجتمع للمشاركة من خلال الندوات، التوعية، إصدار قرارات لحماية البيئة. وتوصلت دراسة " اسحق إبراهيم هدى" ٢٠١١: (٢٩) على ضرورة إعادة صياغة النشاطات الحالية أو ابتكارات أخرى جديدة ثم العمل على دمجها في البيئة القائمة لخلق تنمية مستدامة على أن تكون مقبولة ثقافياً وممكنة اقتصادياً وملائمة بيئياً وقابلة للتطبيق سياسياً وعادلة اجتماعية وذلك لاستدامة البيئة وتمكين الجيل الحالي وتحسين حياته وضمان حياة ملائمة للأجيال القادمة. ودراسة "توزاد عبد الرحمن الهيتي" ٢٠١٢: (٣٠) أكدت على اهتمام الجهود الحكومية الخليجية المبذولة في مجال حماية البيئة من خلال تشريع القوانين التي تعنى بحماية البيئة وتعزيز الاستدامة البيئية والتوقيع على الاتفاقيات والبروتوكولات الدولية ذات الصلة بمختلف القضايا البيئية فضلاً عن بناء الأطر واللجان والمؤسسات الحكومية المختلفة التي تهتم بكافة الوسائل المرتبطة بحماية البيئة ووضع الاستراتيجيات الوطنية وخطط العمل البيئي. وأيضاً دراسة "علاء صادق رفاعي محمد" ٢٠١٦: (٣١) اهتمت بعرض تحليلي لأحداث البحوث العالمية لاستخدام تنظيم المجتمع لتنمية المسؤولية المجتمعية نحو البيئة وتوصلت إلى تصور مقترح لاستخدام نماذج تنظيم المجتمع لتنمية المسؤولية الاجتماعية نحو البيئة وتوصى الدراسة على ضرورة استخدام نماذج تنظيم المجتمع في تنمية المسؤولية المهنية الخاصة بالمنظمات الاجتماعية التي تعمل في مجال البيئة. كما أن دراسة "بول شريفاستافا، نونوغيماريش كوستا" Nuno Guimarães-Costa, Paul Shrivastava ٢٠١٦: (٣٢) استهدفت تحديد أهم التحديات التي تؤثر على تحقيق الاستدامة البيئية مؤكداً ضرورة الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية تجاه البيئة وقد توصلت الدراسة إلى ضرورة تضافر الجهود الحكومية مع المنظمات غير الحكومية في عملية تحقيق الاستدامة البيئية.

وبناء على ما سبق تسعى الدراسة إلى تحديد الدور الذي يمكن أن تلعبه المنظمات غير الحكومية في تحقيق الاستدامة البيئية والتحديات التي قد تظهر عدم قدرتها في أداء دورها. وتتحدد الإشكالية في الإجابة على تساؤل مؤداه" ما دور المنظمات غير الحكومية في تحقيق الاستدامة البيئية؟

ثانياً: أهمية الدراسة.

- ١- دعم الاستدامة البيئية بما لها من طبيعة تجعلها أكثر حساسية لمواجهة المشكلات البيئية.
- ٢- توفير المزيد من المعلومات الشاملة لإيجاد مشروعات سليمة بيئياً.

٣- وضع خطط وبرامج للحد من معدلات التلوث حفاظاً على الموارد البشرية التي أصبح من الصعب تعويضها.

٤- التوصل للأليات وأساليب لتحقيق الاستدامة البيئية مما يؤدي إلى تحسين مستوى الحياة الإنسانية.

٥- حماية وتحسين ورفع مستوى مختلف مكونات البيئة وحفظ المصادر البيئية لتحقيق الاستدامة البيئية.

ثالثاً: أهداف الدراسة.

يسعى البحث الحالي إلى تحقيق هدف رئيسي مؤداه وهو:

تحديد دور المنظمات غير الحكومية في تحقيق الاستدامة البيئية

وينبثق من هذا الهدف الرئيسي مجموعة من الأهداف الفرعية والتي تتمثل في:

- ١- تحديد إسهامات المنظمات غير الحكومية في تحقيق الاستدامة البيئية.
- ٢- تحدد الوسائل التي تستخدمها المنظمات غير الحكومية في تحقيق الاستدامة البيئية.
- ٣- تحديد الصعوبات التي تواجهها المنظمات غير الحكومية في تحقيق الاستدامة البيئية.
- ٤- وضع تصور مقترح لتفعيل دور المنظمات غير الحكومية في تحقيق الاستدامة البيئية.

رابعاً: تساؤلات الدراسة:

يسعى البحث الحالي إلى تحقيق تساؤل رئيسي مؤداه وهو:

ما دور المنظمات غير الحكومية في تحقيق الاستدامة البيئية؟

وينبثق من هذا التساؤل الرئيس مجموعة من التساؤلات الفرعية والتي تتمثل في:

- ١- ما إسهامات المنظمات غير الحكومية في تحقيق الاستدامة البيئية؟
- ٢- ما الوسائل التي تستخدمها المنظمات غير الحكومية في تحقيق الاستدامة البيئية؟
- ٣- ما الصعوبات التي تواجهها المنظمات غير الحكومية في تحقيق الاستدامة البيئية؟

خامساً: مفاهيم الدراسة ومنطلقاتها النظرية.

استناداً على ما تقدم فإن المفاهيم الأساسية التي ستركز عليها البحث هي:

١ - مفهوم المنظمات غير الحكومية:

المنظمات غير حكومية هي (جمعيات أهلية) مسجلة لدى وزارة الشؤون الاجتماعية. (٣٣) وتعرف "بأنها طائفة تتألف من أعضاء لغرض خاص وفكرة مشتركة". (٣٤)

كما تعرف أيضا بأنها "هي كل جماعة ذات تنظيم مستمر لمدة معينة أو غير معينة تتألف من أشخاص طبيعيين أو أشخاص اعتبارية أو منهما معا، لا يقل عددهم في جميع الأحوال عن عشرة، وذلك لغرض غير الحصول على ربح مادي". (٣٥)

وأيا تعرف بأنها "هي المؤسسات التطوعية الديمقراطية غير المستهدفة للربح، والتي تسعى لتحقيق التنمية في المجتمع من خلال تقديم خدمات اجتماعية أو تربوية أو تثقيفية أو بحثية أو مشروعات تموية، ومناقشة السياسات المتبعة في تلك المجالات وطرح وبلورة التصورات البديلة للأولويات والممارسات والسياسات". (٣٦)

وتعرف أيضا بأنها "جميع الهيئات التي لا تتبع الأجهزة الحكومية بمختلف مستوياتها، وغالبا ما تضم العديد من الخبراء والمتخصصين في شتى المجالات ويكون هدفها الرئيس المساعدة والمتابعة في تحقيق أهداف تنمية المجتمعات الفقيرة بغض النظر عن الربح أو الانتفاع من هذه المساعدة". (٣٧)

كما تعرف أيضا بأنها "تلك التجمعات المنظمة غير الهادفة للربح والتي تعمل في مختلف مجالات التنمية". (٣٨)

ويرى البعض بانها "تلك المنظمات التي أوجدها أفراد المجتمع بهدف حل المشكلات التي تواجه مجتمعهم". (٣٩)

كما تعرف أنها "هيئات لا تسعى للربح وهي غير حكومية وتعمل في مجال الخدمات الإنسانية". (٤٠)

وتقصد الباحثة بالمنظمات غير الحكومية في ضوء البحث الحالي بأنها:

١- منظمة تنشأ طوعية من خلال مجموعة من الأفراد.

٢- المنظمة لها هدف محدد ضمن أهداف المجتمع.

٣- تقدم المنظمة العديد من البرامج والأنشطة البيئية المختلفة.

٤- لا تهدف المنظمة إلى تحقيق الربح المادي.

٥- تحتاج المنظمة إلى دعم برامجها البشرية.

أهمية المنظمات غير الحكومية وأهدافها:

تمثل المنظمات غير الحكومية جزءا من القطاع المجتمعي في المجتمعات الحديثة وتقع تلك المجتمعات بين القطاعين العام والخاص وتعد تلك الجمعيات بمثابة منظمات ربط ووصل بين مكونات المجتمع وعلى الرغم من اختلاف الجمعيات من حيث الحجم والأهمية، ومناطق الاهتمام بين الدول والثقافات المختلفة، فإن الجمعيات وظائف متشابهة، فهي تناصر الفقراء والضعفاء وتسعى للتغيير الاجتماعي وتقدم الخدمات الاجتماعية وفي بعض الدول تمثل الأداة الرئيسية لتوزيع ونشر الرفاهية الاجتماعية. (٤١)

ولهذا فإن المنظمات غير الحكومية تسعى لتحقيق أهداف إنسانية أو علمية أو ثقافية، أو لأعمال الرعاية الاجتماعية، لكنها تستند على مصادر تمويل عادية مثل اشتراكات الأعضاء والهبات والتبرعات ودعم الدولة، دون أن يستند كيائها على تخصيص مال محدد لتحقيق الأهداف التي تبتغيها، كما أنها تضم "أشخاص طبيعيين وليس "أشخاصاً اعتباريين".^(٤٢)

والهدف الرئيسي للمنظمات غير الحكومية هي تلبية الاحتياجات المحلية وتنمية المهارات الأساسية للمواطنين لتوظيف طاقتهم وأحداث تغيرات اجتماعية في مجالات معينة لمجموعة مستهدفة.^(٤٣)

ولهذا فقد تتمثل أهم أهداف المنظمات غير الحكومية في التالي:^(٤٤)

- ١- العمل على تنمية معدلات المشاركة بين أفراد المجتمع.
- ٢- افراز قيادات جديدة في العمل الاجتماعي
- ٣- حماية المجتمع من المشكلات التي تهدد أمنه واستقراره
- ٤- إجراء الدراسات والمسوح الدورية لتحديد احتياجات المجتمع
- ٥- القيام ببرامج التدريب لأفراد المجتمع
- ٦- العمل على تنمية برامجها وتطوير وتحسين مستوى أداء هذه البرامج وكذلك أحداث تعديل أو تغيير في عناصرها البشرية والمادية.

خصائص المنظمات غير الحكومية:

يتميز دور المنظمات غير الحكومية في اختلاف تحركاتها عن تحركات الجهات الرسمية ويعبر بشكل أساسي عن مصالح الناس ويلعب دوراً هاماً في إبراز القضايا الهامة والضغط على الدول لتبنيها والتعامل معها بجدية وقد حاولت طرح حلول للمشكلات البيئية من خلال محددات يمكن من خلالها أن نحكم على مدى تطور وفاعلية أي تنظيم وهي:^(٤٥)

- (أ) القدرة على التكيف: فكلما كانت المنظمة قادرة على التكيف مع التطورات البيئية التي تعمل من خلالها كلما كانت أكثر فاعلية لأن الجمود يؤدي إلى تضائل أهميتها وربما القضاء عليها. سواء كان ذلك "التكيف الزمني، التكيف الجيلي، التكيف الوظيفي".
- (ب) الاستقلالية: ويقصد بها ألا تكون المنظمة خاضعة لغيرها حتى لا يسهل السيطرة عليها، وتوجيه نشاطها وذلك من خلال تحقيق "الاستقلال المالي، الاستقلال الإداري التنظيمي".
- (ج) التجانس: بمعنى عدم وجود صراعات داخلها تؤثر في ممارستها لنشاطها وكلما كانت طريقة حل الصراع سليمة بين القيادات كان هذا دليلاً على تطور المؤسسة.

الصعوبات التي تواجه المنظمات غير الحكومية في تحقيق أهدافها

يمكن تقسيم الصعوبات التي تواجه المنظمات غير الحكومية إلى مجموعتين على النحو التالي: (٤٦)

١- مشكلات إدارية/ تنفيذية / إجارية: وتتخلص في عدم توافر المهارات الإدارية بالقدر الكبير والكافي الذي يلزم الجمعية بتوسعاتها المستمرة فضلا عن معاناة الجمعية من الوتين في معاملاتها مع بعض الجهات الحكومية. وأحيانا هناك نقص في عدد التنفيذيين اللازمين لتنفيذ عدد من المشروعات، هذا فضلا عن عدم إتاحة المرتبات الكافية لبعض العاملين وتحتاج الجمعية إلى مكان مناسب وأكبر وأحيانا هناك صعوبة في التنسيق بين القطاعات الجمعية العديدة.

٢- مشكلات تمويلية: وتتخلص هذه في عدم إتاحة التمويل لمقابلة ما تهدف الجمعية إلى تنفيذه من مشروعات طموحة. وقد يرجع ذلك في جزئية منه إلى الأوضاع الاقتصادية في عدد من الدول المانحة. فضلا عن طول الإجراءات المتعلقة بالحصول على تلك المنح.

٢- مفهوم الاستدامة البيئية:

تم توصيف مفهوم الاستدامة بأنها " هي نموذج للتفكير حول المستقبل الذي يضع في الحسبان الاعتبارات البيئية والاجتماعية والاقتصادية في إطار السعي للتنمية وتحسين جودة الحياة. (٤٧) وأيضا بأنها "التوازن المطلوب بين النمو الاقتصادي والمحافظة على البيئة". (٤٨)

وتعرف الاستدامة بأنها: "التطور المستمر للموارد والمحافظة عليها لمقابلة الاحتياجات الحالية دون المساس في فرص وحاجات الأجيال القادمة". كما تعرف أيضا بأنها "تحسين نوعية الحياة الإنسانية وبما يضمن القدرة على دعم النظام البيئي". (٤٩)

ويرى البعض أن الاستدامة تقوم على مبادئ أساسية " تتمثل في تبنى أنماط إنتاج واستهلاك تحترم البيئة الطبيعية والإنسانية، وتسمح لجميع سكان الأرض بتلبية حاجاتهم الأساسية الغذاء، السكن، اللباس، التعليم، العمل والعيش في بيئة سليمة. (٥٠)

بينما البيئة تعرف " بأنها كل ما يحيط بالإنسان مثل الهواء والماء والتربة وما تحتويها من كائنات حية ومؤثرات ميكانيكية وتغيرات طبيعية، مثل (الحرارة والضوء والرطوبة والكهرباء والمغناطيسية..... وغير ذلك) بالإضافة إلى العنصر البشري المحيط بالإنسان. (٥١)

وتعرف أيضاً بأنها " هي الوسط المحيط بالإنسان والذي يشمل كافة الجوانب المادية، وغير المادية البشرية منها وغير البشرية. (٥٢)

ولهذا فتعرف الاستدامة البيئية بأنها "هي حق الجيل الحاضر في التمتع باستغلال الثروات الطبيعية، دون المساس بحق الأجيال القادمة في هذه الثروات. وأن مفهوم التنمية المستدامة يوازن بين أمرين هما: التنمية: وهي استخدام مصادر الأرض لتحسين حياة الإنسان وتأمين احتياجاته خاصة الاحتياجات الأساسية للفقراء في العالم. والمحافظة: وهي الاعتناء بالأرض لتأمين احتياجات الحاضر والمستقبل. (٥٣)

كما تعرف أيضا بأنها "حماية الانساق الطبيعية والمحافظة على الموارد الطبيعية". (٥٤)

ويرتبط مفهوم الاستدامة البيئية بالكفاءة البيئية، حيث تعكس الاستدامة البيئية مستوى الكفاءة البيئية التي تسمح للجيل الحالي لمواصلة نمط الإنتاج والاستهلاك بما لا يضر بهدف خفض كثافة استخدام الموارد من أجل الأجيال المستقبلية. (٥٥)

وتعرف الاستدامة البيئية اجرائيا بأنها:

- ١- الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية حتى لا تضر بإمكانيات الأجيال المستقبلية.
- ٢- خفض زيادة الضغوط البيئية وحماية البيئة من التلوث.
- ٣- مشاركة جميع أطراف المجتمع من حكومات وقطاع خاص ومؤسسات اجتماعية في خلق نمو مستديم بيئيا.
- ٤- زيادة الوعي البيئي لدى أفراد المجتمع
- ٥- المحافظة على نوعية البيئة وتحقيق تنمية سليمة بيئيا.

أهمية الاستدامة البيئية وأهدافها:

ستؤدي الاستدامة إلى توفير خدمات النظام الأيكولوجي مثل توفير الغذاء والماء والوقود واللوائح التنظيمية الخاصة بالمناخ إلى إنتاج منافع اقتصادية واجتماعية مستدامة وهذه المنافع ضرورية للوفاء بحقوق الإنسان وتحقيق أولويات التنمية الوطنية، لاسيما الأهداف الإنمائية للألفية ومن الممكن أن يساعد إدماج الشواغل البيئية كما هي محددة في الاتفاقيات البيئية متعددة الأطراف والأطر القانونية الوطنية في نهج قائم على حقوق الإنسان والحكومات في الإقرار بالتزاماتها نحو البيئة والتعرف على العلاقات السببية بين البيئية وحقوق الإنسان كما أنه سيساعد أصحاب الحقوق في مطالبة المكلفين بالواجبات بلوائح تنظيمية وإدارة بيئية أكثر حسما ولهذا أهمية خاصة في البلدان النامية التي تعتمد فيها الأسر المعيشية الفقيرة بشكل أكبر على الموارد الطبيعية لكسب عيشها وتكون أكثر عرضا للكوارث الطبيعية، وتشكل الموارد الطبيعية نصيبا أكبر من الثروة الوطنية في الاقتصادات النامية مما يجعلها معتمدة اعتمادا شديدا على صحة بيئتها الطبيعية ولكن هذه المساهمة غالبا ما تكون غير معترف بها مما يجعل حماية خدمات النظام الأيكولوجي

لها أولوية أقل. ويمكن للاستخدام غير المستدام للبيئة والموارد الطبيعية أن يخلق حلقة مفرغة من الأثار المدمرة مما يترك المناطق معرضة للانهيارات الأرضية والفيضانات والتضرر من العواصف الشديدة مما يوهن حماية البيئة واستدامتها كما أن الصلات بين البيئة والأمن الوطني قد تم الاعتراف بها حيث أن من الممكن أن يؤدي سوء إدارة الموارد عالية القيمة وندرة الموارد الرئيسية كالماء أو تلوث البيئة إلى إثارة النزاعات بين المجتمعات المحلية وبالتالي يستطيع الإنسان عيش حياة منتجة ومرنة أو لا يستطيع ذلك بناء على الطريقة التي يدير بها بيئته. (٥٦)

ورغم أن القضايا البيئية قد نالت اهتماما من جانب مناهج التنمية المختلفة ألا أن الاستدامة البيئية ظلت هدفا غامضا مبهما خاصة للدول النامية وتحقيق الاستدامة البيئية أصبح محورا ومطلبا أوليا لتحقيق التنمية المستدامة

لذا فتمثل أهداف الاستدامة البيئية فيما يلي: (٥٧)

- ١- تجنب العلاجات قصيرة الأجل وحل مشاكل نهاية الخط عند وضع سياسات البيئة.
- ٢- وضع سياسات لحماية البيئة من أجل الجيل الحالي والأجيال المقبلة وأنشاء الإطار اللازم لتطوير وتحسين استخدام موارد البيئة بالصورة المثلى.
- ٣- إقامة السياسات البيئية على أسس وسياسات اقتصادية مالية سليمة تبعا للاحتياجات.
- ٤- تطبيق معايير بيئية جديدة تكون واقعية ومناسبة وليست باهظة التكاليف وقابلة للتطبيق.
- ٥- تعزيز مساهمة المجتمع المحلي في تقديم علاجات حقيقية للمشاكل البيئية.
- ٦- احداث تغييرات مؤسسية تعزز دور كل من الجهات المعنية مثل القطاع الخاص والإدارة المحلية والمنظمات غير الحكومية.
- ٧- ادخال صناعات صديقة للبيئة يكون لها أثر إيجابي على السوقين المحلية والعالمية.

مؤشرات الاستدامة البيئية:

ومن المؤشرات التي يجب مراعاتها لتحقيق الاستدامة البيئية تتمثل في: (٥٨)

- ١- الغلاف الجوي: هناك العديد من القضايا البيئية المهمة التي تتدرج ضمن إطار الغلاف الجوي وتغيراته ومنها التغير المناخي وتقب الأوزون ونوعية الهواء.
- ٢- الاراضى: فالأرض تتكون من البنية الفيزيائية وطبوغرافية السطح، وأيضا من الموارد الطبيعية الموجودة فيها، وحتى المياه التي تحتويها والكائنات الحية التي تعيش عليها.
- ٣- المياه العذبة: من أكثر الموارد الطبيعية تعرضا للاستنزاف والتلوث وتعد أنظمة المياه العذبة من أنهر وبحيرات وجداول من أكثر الأنظمة البيئية هشاشة وتعرضا للتأثيرات السلبية.

٤-التنوع الحيوي: حماية الحيوانات والنباتات وإنشاء المحميات وأن حماية التنوع الحيوي والاستخدام المستدام لعناصره وكذلك الموارد المتجددة يعد شرطاً لاستدامة التنمية.

كما أن هناك وجهه نظر أخرى ترى أن مؤشرات الاستدامة البيئية تتمثل في: (٥٩)

١- نصيب الفرد من الموارد المائية: ويرتبط هذا المؤشر بظاهرتين رئيسيتين: الأولى معدل النمو السكاني والمتغيرات الديمغرافية والثانية ارتفاع مستويات المعيشة الناجم عن إعادة توزيع الدخل التي تستهدفها بعض برامج التنمية الاقتصادية.

٢- متوسط نصيب الفرد من أجمالي الأراضي المزروعة بين هذا المؤشر نصيب الفرد بالهكتار من أجمالي الأراضي المزروعة.

٣- كمية الأسمدة المستخدمة سنوياً: يقيس كثافة استخدام الأسمدة ويقاس بالكيلو غرام للهكتار.

٤- التصحر: يقيس هذا المؤشر مساحة الأراضي المصابة بالتصحر ونسبتها إلى المساحة الإجمالية. وقد حدد الباحثون ببليورا خمس مؤشرات رئيسية للاستدامة البيئية بناء على تحليلات إحصائية متعددة البيانات تعتمد بدورها على مؤشرات تفصيلية كما يلي: (٦٠)

١- مؤشر النظام البيئي والمؤسسي على مؤشرات لنوعية الهواء والتنوع الأحيائي (البيولوجي) والأراضي ونوعية وكمية المياه العذبة.

٢- مؤشر قياس انخفاض الضغوط على البيئة مثل تخفيض ملوثات الهواء وتخفيض الضغوط على الأنظمة الأيكولوجية والإدارة السليمة للمخلفات في كافة صورها وتخفيف الضغوط الناتجة عن الاستهلاك.

٣- تخفيض تعرض الإنسان للمخاطر الناجمة عن تلوث البيئة وإهدار الموارد الطبيعية مثل صحة البيئة وتأمين سبل الترزق والتعيش مع التقليل من المخاطر البيئية الناجمة عما بعد الكوارث.

٤- مؤشر لقياس القدرات المجتمعية والمؤسسية مثل الحكم البيئي وكفاءة البيئة واستجابة القطاع الخاص لدواعي حماية البيئة واستخدام العلم والتكنولوجيا في حماية البيئة والموارد الطبيعية.

٥- مؤشر المسؤولية تجاه البيئة العالمية ومنها الانخراط في الجهود الدولية لحماية البيئة وتخفيض انبعاثات غازات الصوبة الزجاجية وتخفيض الضغوط على البيئة العابرة للحدود.

ركائز الاستدامة البيئية:

تحدد الاستدامة البيئية في الركائز التالية: (٦١)

١- الاستدامة أو الاستمرار: بمعنى أن لابد من تلبية حاجات الحاضر دون أن يخل ذلك بحاجات الأجيال المقبلة ليورث الإباء أبنائهم الأرض خصبة موصولة العطاء والمياه نقية والهواء نظيفاً.

٢- الديمقراطية: لابد الاعتماد على ديمقراطية حقيقية تملئها مصلحة الأغلبية ومصلحة البشرية جمعاء، ولا يجوز اعتبار آخر أن يعلو على ذلك سواء بحجة تكنولوجياية بحتة أو سيطرة أقلية قوية أو غيرها.

٣- المشاركة الشعبية: لابد أن تكون لديهم سلطة ولابد أن يكونوا قادرين على التحكم في أوجه نشاطهم في إطار مجتمعاتهم المحلية وينبغي أن يشارك الناس ليس فقط في العمل المادي الذي تتطلبه التنمية بل في التخطيط وفي تحديد الأولويات.

٤- القيم: ومن هنا تبرز أهمية نشر مجموعة من القيم المرغوبة مثل قيم العدالة بمفهومها الواسع بين الأجيال والبلاد والأشخاص وعدم استغلال الآخرين، والقيم الجمالية والإنسانية، والقيم التي تشجع على ترشيد الاستهلاك ليتناسب مع قدرة النظم البيئية، وقيم المشاركة والتعاون، والقيم الدينية الأصلية.

متطلبات تطبيق استراتيجية الاستدامة البيئية:

تتمثل متطلبات تطبيق استراتيجية الاستدامة البيئية في: (١٢)

١- الاستخدام الكفاء والواعي للموارد: بما يحقق استدامتها، ويحد من الاستهلاك الجائر لها (سواء الموارد المتجددة أو غير المتجددة).

٢- وظائف الامتصاص: تخفيض مستويات التلوث سواء في المياه أو الأرض أو الجو. وبما يتيح للبيئة أن تعمل من تلقاء نفسها على امتصاص تلك الملوثات وبالكميات المسموح بها.

٣- رأس المال الطبيعي: بمعنى وضع آلية تضمن عدم الاستخدام الجائر أو المسرف في مخزون رأس المال الطبيعي والبحث عن أدوات للاستخدام الكفاء والأمثل لتلك الموارد.

٤- تطبيق مبدأ الحيطة والحذر: بمعنى أن الآثار السيئة لم تتضح بكاملها بعد مما يستوجب الحذر منها بقدر الإمكان وتوخى الوصول لتلك النتائج الدرامية.

٥- وضع إطار مؤسس واضح ودقيق وملزم قانونياً: يتضمن معايير قانونية ملزمة للقطاع العام والخاص على السواء عند التعامل مع البيئة.

٣- المنظمات غير الحكومية ودورها في تحقيق الاستدامة البيئية:

إن الاستمرار في استنزاف الموارد الطبيعية لدعم أنماط الإنتاج والاستهلاك يؤدي إلى نضوب قاعدة الموارد الطبيعية وانتشار كافة أشكال التلوث التي تمس الهواء والماء والتربة ومن ثم أعاققة تحقيق تنمية مستدامة، إضافة إلى وطأة التحديات البيئية العظمى التي تتمثل في التغيرات المناخية والكوارث الطبيعية، كما أن نقص الموارد المائية وندرتها وتدهور نوعيتها، والاستغلال غير المتوازن والاستخدام غير الرشيد لها، فضلاً عن تدهور الغطاء النباتي والتربة أدى إلى تراجع التنوع الحيوي النباتي والحيواني

،وأخيراً هناك العديد من المخاطر البيئية الناجمة عن النفايات الناتجة عن الأنشطة الصناعية والمبيدات الحشرية.^(٦٣)

وعليه فإن علاج المشكلات البيئية يكمن في ترشيد وتوطيد العلاقة مع البيئة ومواردها، وفي وضع خطة عمل محددة ومتوازنة تأخذ بعين الاعتبار مسألة حماية البيئة، لان التصور المادي القاصر هو سبب البلاء، والتقدم التقني لا يجوز أن يتم على حساب الإنسان وصحته وسعادته وبقائه، كما أنه لا يجوز أن نضحى بمستقبل الأجيال القادمة من أجل تحقيق منفعة مادية واقتصادية مشكوك في نتائجها للأجيال الحالية.^(٦٤)

ولهذا فلا بد من المنظمات غير الحكومية أن تشجع على الممارسة الجيدة عن مجرد منع الممارسة الخاطئة فيما يتعلق بالبيئة المشيدة فإن الممارسة الجيدة تتطلب اتباع ما يلي:^(٦٥)

- ١- الترشيد في استخدام الموارد الطبيعية المتاحة.
 - ٢- تجنب التدمير والهدر لموارد البيئة.
 - ٣- التوعية المستمرة للمحافظة على موارد البيئة وعدم العبث بها لأنها ملك لجميع الأجيال.
 - ٤- المساهمة في تكاليف الحفاظ على البيئة والحد من التلوث البيئي.
- وبناء على ذلك فإن لضمان تحقيق الاستدامة البيئية يجب دعم الموضوعات التالية من قبل المجتمع الدولي وهي:^(٦٦)

- ١- بناء الكوادر القادرة على التخطيط والإدارة البيئية كأداة لتحقيق التنمية المستدامة.
 - ٢- تجسير الفروقات بين المناطق المختلفة وضمان الوصول المتساوي للموارد والخدمات وزيادة مستوى الوعي البيئي.
 - ٣- تطوير المزيد من مصادر الطاقة البديلة لاسيما الطاقة الشمسية.
 - ٤- زيادة الجهود حول إدارة الطلب على المياه.
 - ٥- تنفيذ استراتيجيات متكاملة للتنمية الحضرية وتفعيل الخطط التنفيذية على المستوى المحلي.
 - ٦- مراقبة تنفيذ السياسة الوطنية للمشاركة المجتمعية في الجهود التنموية والحضرية والبيئية.
- كما أن هناك مجموعة من الأدوات السياسية الرامية لتحقيق الاستدامة البيئية والتي تتمثل في:^(٦٧)
- ١- الأدوات القائمة على السوق: مثل الضرائب والرسوم والتراخيص القابلة للتداول والأسعار المضمونة والإعانات والقروض بشروط مؤاتيه ومن الممكن أن تنشط هذه الأدوات الابتكارات والقدرة التنافسية في المجال التقني أي توفر حوافز للاستثمار الخاص وخضرة المنشأة.

- ٢- الأدوات التنظيمية: مثل القواعد والمعايير وسياسات الحد من الانبعاثات وكذلك القوانين واللوائح الوطنية أو الإقليمية التي تضمن استدامة الكتلة الأحيائية والمواد المتجددة الأخرى.
- ٣- الاستثمارات العامة: تؤدي في حالات عديدة إلى تطور بنية تحتية ذات تأثير على البيئة أو إلى إعادة تأهيل الموارد الطبيعية مثل الأحراج أو الأنهار أو المناطق الساحلية.
- ٤- سياسات المشتريات العامة: مثلا بإمكان الحكومات عند شراء السلع أن تفضل المنتجات المصممة تصميمًا أكثر سلامة بيئيًا.
- ٥- الأدوات القائمة على المعلومات: وهي التي تتمثل في إذكاء الوعي البيئي وأنشاء مؤسسات لدعم الصناعات، ومساعدة المنشأة على استيفاء المعايير والحصول على الشهادات.
- ٦- المبادرة التطوعية: التي يمكنها أن تخفض التكاليف الإدارية وتكاليف الإنفاذ بالمقارنة مع الأدوات التنظيمية)

سادسا: الإجراءات المنهجية للدراسة:

١- نوع الدراسة:

تتنمي الدراسة الحالية إلى نمط الدراسات الوصفية التحليلية لتحديد دور المنظمات غير الحكومية في تحقيق الاستدامة البيئية بمدينة الفيوم. كما تحاول الدراسة الوقوف على أهم الوسائل والصعوبات التي تواجهها المنظمات غير الحكومية في تحقيق الاستدامة البيئية وذلك للوصول إلى تصور مقترح لتفعيل دور المنظمات غير الحكومية في تحقيق الاستدامة البيئية.

٢- المنهج المستخدم:

اعتمدت الباحثة على استخدام المنهج العلمي الكمي لجمع البيانات وتحليلها، والكيفي لاستخلاص النتائج من تلك البيانات، باستخدام طريقة المسح الاجتماعي الشامل لأعضاء مجلس إدارة الجمعيات الأهلية العاملة في مجال النظافة والمحافظة على البيئة.

٣- أدوات الدراسة:

اعتمدت الباحثة في دراستها الحالية على استمارة قياس لتحديد دور المنظمات الغير حكومية في تحقيق الاستدامة البيئية والصعوبات التي تواجهها في تحقيق أهدافها. وقد قامت الباحثة بالخطوات الآتية:

- ١- الاستعانة بالبحوث والدراسات السابقة والكتابات النظرية المتعلقة بالاستدامة البيئية.
- ٢- الاطلاع على مجموعة من المقاييس، المرتبطة بموضوع الدراسة، للاهتمام بها، والوصول إلى مقياس، يلاءم أهداف الدراسة.

٣- تحديد أبعاد المقياس ومراعاة ارتباط كل بعد بموضوع المقياس، وأن يتصف البعد بالوضوح والتحديد.

٤- تحديد أبعاد المقياس بصياغة مجموعة من العبارات التي تتمشى مع كل بعد على حدة. حيث كانت عبارات المقياس (٥٦) عبارة.

وسوف يطبق المقياس على أعضاء مجلس إدارة الجمعيات الأهلية العاملة في مجال النظافة والمحافظه على البيئة، ويتضمن المقياس الأبعاد التالية:

- البيانات الأولية وتشمل (السن - النوع - المؤهل العلمي - الوظيفة بالجمعية - مدة العمل بالجمعية)
- تحديد إسهامات المنظمات غير الحكومية في تحقيق الاستدامة البيئية ويقصد به تحديد الواقع الفعلي لدور الجمعيات الأهلية في تحقيق الاستدامة البيئية من خلال الأبعاد الآتية وهي:
البعد الأول: دور الجمعيات الأهلية في الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية: ويتم قياس هذا البعد من خلال مجموعة من المؤشرات والتي تتمثل في:
(خفض ضغط الاستهلاك - إدارة الموارد الطبيعية).

البعد الثاني: دور الجمعيات الأهلية في تنمية المسؤولية الاجتماعية لتحقيق الاستدامة البيئية: ويتم قياس هذا البعد من خلال مجموعة من المؤشرات والتي تتمثل في:

(الأداء الحكومي الجيد - الكفاءة البيئية - استجابة القطاع الخاص - العلوم والتكنولوجيا)
البعد الثالث: دور الجمعيات الأهلية في تنمية المشاركة لتحقيق الاستدامة البيئية: ويتم قياس هذا البعد من خلال مجموعة من المؤشرات والتي تتمثل في:

(جهود المشاركة - خفض الضغط البيئي)

ويتضمن كل مؤشر من هذه المؤشرات مجموعة من المتغيرات التي تعكس وفرة الموارد الطبيعية - مستويات التلوث - جهود إدارة البيئة - قدرة المجتمع لتحسين البيئة

- تحديد الوسائل التي تستخدمها المنظمات غير الحكومية في تحقيق الاستدامة البيئية؟
- تحديد الصعوبات التي تواجه المنظمات غير الحكومية في تحقيق الاستدامة البيئية؟

٥- قامت الباحثة بعد تحديد أبعاد المقياس بصياغة مجموعة من العبارات التي تتمشى مع كل بعد على حدة. حيث كانت عبارات المقياس (٥٦) عبارة. موزعة كالتالي:

- بعد إسهامات الجمعيات الأهلية في تحقيق الاستدامة البيئية (٣٠) عبارة

- بعد أهم الوسائل التي تستخدمها المنظمات غير الحكومية في تحقيق الاستدامة البيئية (١١) عبارة

- بعد الصعوبات التي تواجه المنظمات غير الحكومية في تحقيق الاستدامة البيئية (١٥) عبارة

٦- تحديد أوزان فقرات المقياس: اعتمد هذا المقياس على صياغة الاستجابة، وفق التدرج الثلاثي للتقديرات، وذلك بهدف الكشف عن تحقيق الأبعاد، التي شملها، وتدرج الأوزان بين موافق (٣)، موافق إلى حد ما (٢)، غير موافق (١) في العبارات الإيجابية والعكس في العبارات السلبية موافق (١)، موافق إلى حد ما (٢)، غير موافق (٣).

٧- تحكيم المقياس: قامت الباحثة بعرض أدوات الدراسة في صورتها المبدئية على عدد (٥) من أعضاء هيئة التدريس بكلية الخدمة الاجتماعية جامعة الفيوم وكلية الآداب جامعة عين شمس وذلك للتأكد من مدى ارتباط الأبعاد بموضوع المقياس وارتباط العبارات بالأبعاد التي تتضمنها وكذلك التأكد من سلامة صياغة العبارات ومدى وضوحها وفي ضوء الملاحظات التي أنهى إليها المحكمين قامت الباحثة باستبعاد العبارات التي تحتاج إلى إعادة صياغة وأيضا إضافة بعض العبارات التي اتفق عليها المحكمين

٨- ثبات الأداة: تم التأكد من ثبات الأداة عن طريق إعادة الاختبار من خلال التطبيق على عينة قوامها (٧) من أعضاء مجلس إدارة الجمعيات الأهلية وقد تم رصد هذه العينة واستجاباتهم، ثم قامت الباحثة بإعادة الاختبار ثم تطبيق نفس الأداة على نفس العينة وذلك بعد (١٥) خمسة عشر يوما من الاختبار الأول، وتم حساب ارتباط سبيرمان بين نتائج الاختبار الأول والاختبار الثاني وذلك لتحديد ثبات أداة جمع البيانات حيث وجد معامل ثبات الأداة (٠.٩١%).

٤- مجالات الدراسة:

أ- المجال المكاني:

تم تطبيق الدراسة على الجمعيات الأهلية المهمة بالمحافظة على البيئة بمدينة الفيوم وعددهم (٩) جمعيات وتم اختيارهم للاعتبارات الآتية.
 - تهتم الجمعيات بالمحافظة على البيئة.
 - لديها برامج فعلية للمحافظة على البيئة.
 - موافقة الجمعيات الأهلية على تطبيق الاستمارة.

وفيما يلي جدول يوضح الجمعيات الأهلية:

جدول رقم (١)

يوضح الجمعيات الأهلية العاملة في مجال النظافة والمحافظة على البيئة^(١)

م	اسم الجمعية	الأهداف الأساسية	السياسات المتعلقة	اليات تشجيع التشارك
١	المحافظة على البيئة	نظافة مدينة الفيوم-تجميل البيئة-التشجير	محرقة لمخلفات المستشفيات - مقطورة لنقل القمامة - مقطورة كسح	ندوات توعية-لقاءات - مؤتمرات - قوافل بيئية
٢	جمعية الشبان المسلمين	نظافة البيئة-تجميل المدينة-قوافل بيئية - تشجير	شتلات زراعية	ندوات - نشرات بيئية - لقاءات شبابية - مشاركة الأهالي
٣	جمعية تنمية المجتمع بالحاذقة	نظافة البيئة - تجميل القرى - مكافحة المبيدات	شتلات زراعية - ماكينة رش مبيدات	توعية - ندوات تثقيفية
٤	جمعية أبو بكر الصديق	توعية بيئية	مشاركة مجتمعية	ندوات - توعية
٥	أم المؤمنين لتنمية المجتمع بكيمان فارس	نظافة البيئة	مشاركة مجتمعية	ندوات - توعية
٦	جمعية تنمية المجتمع والبيئة بقحافة	نظافة البيئة	مشاركة مجتمعية	ندوات - توعية
٧	جمعية طلائع المستقبل بقحافة	نظافة البيئة	مشاركة مجتمعية	ندوات - توعية
٨	جمعية تنمية المجتمع بمنشأة عبد الله	توصيل مياه الشرب- صرف صحي	مشاركة مجتمعية	ندوات - توعية
٩	جمعية مصر الخير	نظافة البيئة-توصيل مياه الشرب-صرف صحي	مشاركة مجتمعية	ندوات - توعية

ب-المجال البشرى:

^١ مديرية التضامن الاجتماعي بالفيوم - إدارة الجمعيات - الاتحادات.

يتحدد المجال البشري للدراسة في مسح شامل لجميع أعضاء مجالس إدارة الجمعيات الأهلية وبلغ عددهم (٨٢) مفردة. وفيما يلي هذه الجداول توضح خصائص مجتمع البحث، الذي قامت الباحثة بدراسته، وطبق عليه المقياس.

جدول رقم (٢)

توضح خصائص مجتمع البحث، الذي قامت الباحثة بدراسته ن=٨٢

م	الصفة	الاستجابة	التكرار	النسبة المئوية
١	النوع	ذكر	٥٨	%٧٠.٨
		أنثى	٢٤	%٢٩.٢
٢	السن	أقل من ٣٠ سنة	١٨	%٢٢
		من ٣٠-أقل من ٤٠ سنة	٢٣	%٢٨.١
		من ٤٠ سنة - أقل من ٥٠ سنة	٢٥	%٣٠.٤
		٥٥ فأكثر	١٦	%١٩.٥
٣	المؤهل العلمي	مؤهل متوسط	٢٣	%٢٨.١
		مؤهل فوق المتوسط	٢٠	%٢٤.٣
		مؤهل عالي	٣٩	%٤٧.٦
٤	الوظيفة بالجمعية:	سكرتير بالجمعية	١٠	%١٢.٢
		أمين صندوق الجمعية	١٠	%١٢.٢
		عضو مجلس إدارة	٤٠	%٤٨.٨
		أخصائي اجتماعي	١٠	%١٢.٢
		مشرف	١٢	%١٤.٦
٥	مدة العمل بالجمعية	أقل من ٥ سنوات	٣٥	%٤٢.٧
		من ٥ لأقل من ١٠ سنوات	١٩	%٢٣.١
		من ١٠ لأقل من ١٥ سنة	٥	%٦.١
		من ١٥ سنة فأكثر	٢٣	%٢٨.١

يتضح من الجدول رقم (٢) أن الغالبية العظمى من أعضاء مجلس إدارة الجمعيات الأهلية من الذكور بنسبة ٧٠.٨% بينما النسبة الأقل وتمثل ٢٩.٢% من الإناث ويرجع ارتفاع نسبة الباحثين من الذكور على نسبة الإناث إلى أن الذكور لديهم القدرة على تحمل المسؤولية والأعمال التطوعية المرتبطة بعمل الجمعيات الأهلية في مجال البيئة من أجل المحافظة على البيئة وتنمية مجتمعهم.

كما يبين الجدول والذي يوضح الفئات العمرية أن النسبة الأكبر من مجتمع الدراسة تقع أعمارهم ما بين ٤٠-أقل من ٥٠ سنة بنسبة ٣٠.٤% ، ثم يليها نسبة ٢٨.١% يقعون في الفئة العمرية من ٣٠-أقل من ٤٠ سنة، وأيضا نسبة ٢٢% تكون أعمارهم أقل من ٣٠ سنة بينما أقل نسبة تقع في الفئة العمرية من ٥٥ سنة فأكثر بنسبة ١٩.٥% مما يشير إلى أن هناك تقارب في المراحل العمرية لمجتمع الدراسة مما يدل على توافر الخبرات بالعمل بالجمعيات الأهلية في مجال البيئة.

ويتضح من الجدول أيضا أن الغالبية من مجتمع الدراسة حاصلين على مؤهل جامعي بنسبة ٤٧.٦% ، ويليهما نسبة ٢٨.١% حاصلين على مؤهل متوسط، بينما أقل نسبة وتمثل ٢٤.٣% حاصلين على مؤهل فوق المتوسط وهذا يدل على أن الحاصلين على المؤهل الجامعي لديهم الوعي الكافي بأهمية المشاركة في الأعمال التطوعية من أجل تنمية المجتمع ورفاهيته .

ويوضح الجدول أيضا وظيفية مجتمع الدراسة بالجمعية حيث أن نسبة ٤٨.٨% أعضاء بمجلس إدارة الجمعية، بينما نسبة ١٤.٦% يشغلون وظيفة مشرفين بالجمعية، بينما نجد نسبة ١٢.٢% يشغلون سكرتير بالجمعية، أمين صندوق بالجمعية، أخصائيين اجتماعيين.

كما يتضح من الجدول أيضا مدة خبرة مجتمع الدراسة في العمل بالجمعيات الأهلية حيث أن نسبة ٤٢.٧% لديهم خبرة في العمل بالجمعيات الأهلية أقل من ١٥ سنة، ونسبة ٢٨.١% لديهم خبرة من ١٥-سنة فأكثر، بينما نسبة ٢٣.١% لديهم خبرة من ٥ سنوات - لأقل من ١٠ سنوات، وأيضا نجد نسبة ٦.١% لديهم خبرة من ١٠ - لأقل من ١٥ سنوات وهذا يدل على استمرارية المشاركة في الأعمال التطوعية.

ج) المجال الزمني:

تم تطبيق الدراسة الميدانية في الفترة ٢٠١٧/١/١م إلى ٢٠١٧/٣/١م

سابعاً: نتائج الدراسة وتفسيرها:

١- النتائج المرتبطة بالإجابة على التساؤل الرئيس الأول ومؤداه: ما إسهامات الجمعيات الأهلية في تحقيق

الاستدامة البيئية؟ وسوف يتم الإجابة على هذا التساؤل من خلال مجموعة من التساؤلات الفرعية

وهي:

(أ) النتائج المرتبطة بالإجابة على التساؤل الفرعي الأول للدراسة ومؤداه: ما دور الجمعيات الأهلية في الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية؟

جدول رقم (٣)

دور الجمعيات الأهلية في الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية ن = ٨٢

الترتيب	النسبة التقديرية	المتوسط المرجح	مجموع الأوزان	دور الجمعيات الأهلية في الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية						العبارة	م
				غير موافق		موافق إلى حد ما		موافق			
				%	ك	%	ك	%	ك		
١	%٦٧.٨	٢.٠٣	١٦٧	%٣١.٧	٢٦	%٣٣	٢٧	%٣٥.٣	٢٩	توفر الجمعية برامج لتدوير المخلفات واستخدامها	١
٧	%٦٤.٤	١.٩٣	١٥٩	%٣٥.٣	٢٩	%٣٥.٣	٢٩	%٢٩.٢	٢٤	تهتم الجمعية بمراقبة عدم الإسراف في استخدام الأسمدة الكيماوية ووقف استخدام المبيدات الضارة	٢
٦	%٦٥.١	١.٩٥	١٦٠	%٣٧.٨	٣١	%٢٩.٢	٢٤	%٣٣	٢٧	تهتم الجمعية بإدخال صناعات صديقة للبيئة يكون لها أثر إيجابي.	٣
٦	%٦٥.١	١.٩٥	١٦٠	%٣٧.٨	٣١	%٢٩.٢	٢٤	%٣٣	٢٧	تهتم الجمعية بصنع صناديق للقمامة بالمحافظة	٤
٩	%٦٣.٤	١.٩٠	١٥٦	%٤١.٤	٣٤	%٢٦.٩	٢٢	%٣١.٧	٢٦	تهتم الجمعية بضبط ممارسات إدارة المواد الكيماوية الخطرة	٥
١٠	%٦١.٧	١.٨٥	١٥٢	%٤١.٤	٣٤	%٣١.٧	٢٦	%٢٦.٩	٢٢	تهتم الجمعية بترشيد استعمال المبيدات الكيماوية في الزراعة	٦
١١	%٦١.٣	١.٨٤	١٥١	%٤١.٤	٣٤	%٣٣	٢٧	%٢٥.٦	٢١	تهتم الجمعية بالتعامل مع المواد المشعة في المواد الغذائية	٧
٤	%٦٥.٨	١.٩٧	١٦٢	%٣١.٧	٢٦	%٣٩.١	٣٢	%٢٩.٢	٢٤	تهتم الجمعية بالتخلص بنفايات الرعاية الصحية بطريقة آمنة	٨
٥	%٦٥.٥	١.٩٦	١٦١	%٣٦.٦	٣٠	%٣٠.٤	٢٥	%٣٣	٢٧	تهتم الجمعية بتحديد مستويات الملوثات في البيئة	٩

١٢	%٦٠.١	١.٨٠	١٤٨	%٤٦.٢	٣٨	%٢٦.٩	٢٢	%٢٦.٩	٢٢	١٠	تهتم الجمعية بمعالجة المخلفات المتبقية بأسلوب تكنولوجي
٣	%٦٦.٦	٢	١٦٤	%٣٤.٢	٢٨	%٣١.٧	٢٦	%٣٤.٢	٢٨	١١	تهتم الجمعية بمعالجة مياه المجاري والصرف الصحي
٢	%٦٧.١	٢.٠١	١٦٥	%٣٣	٢٧	%٣٣	٢٧	%٣٤.٢	٢٨	١٢	تهتم الجمعية بتنظيم حملة توعية لحماية الأرض الزراعية من التجرير
٨	%٦٣.٨	١.٩١	١٥٧	%٣٩.١	٣٢	%٣٠.٤	٢٥	%٣٠.٤	٢٥	١٣	تهتم الجمعية بزيادة التشجير وعدم التعدي عليها
%٦٤.٥		١.٩٣٤	٢.٠٦٢	%٣٧.٥	٤٠٠	%٣١.٥	٣٣٦	%٣١	٣٣٠	المتوسط العام	

يتضح من الجدول رقم (٣) أن دور الجمعيات الأهلية في الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية ضعيف، حيث تتوزع استجابات مجتمع الدراسة توزيعاً إحصائياً وفق مجموع الأوزان والذي بلغ (٢٠٦٢) وكذلك المتوسط المرجح والذي يبلغ (١.٩٣) والقوة النسبية بلغت (%٦٤.٥).

كما بلغ عدد من أجاب بموافق حول عبارات هذا المؤشر من مجتمع الدراسة (٣٣٠) بنسبة (%٣١)، وبلغ عدد من أجاب بموافق إلى حد ما (٣٣٦) بنسبة (%٣١.٥)، أما عدد من أجاب بغير موافق (٤٠٠) بنسبة (%٣٧.٥).

وقد جاءت العبارات رقم (١٢، ١١) هي أكثر العبارات قوة وتحقيقاً بناء على الترتيب ووفق للوزن المرجح والقوة النسبية لكل عبارة حيث:

- جاءت العبارة رقم (١) في الترتيب الأول والتي تشير إلى أن الجمعية توفر برامج لتدوير المخلفات واستخدامها بمجموع أوزان بلغ (١٦٧) وكذلك المتوسط المرجح والذي يبلغ (٢.٠٣) وقوة نسبية بلغت (%٦٧.٨). وهذا يدل على أهمية نشاط الجمعيات الأهلية في الحفاظ على البيئة ووضعها برامج فعالة على مواجهة المشكلات البيئية.

وفي الترتيب الثاني جاءت العبارة رقم (١٢) والتي تشير إلى أن الجمعية تهتم بتنظيم حملة توعية لحماية الأرض الزراعية من التجرير بمجموع أوزان بلغ (١٦٥) وكذلك المتوسط المرجح والذي يبلغ (٢.٠١) وقوة نسبية بلغ (%٦٧.١). وهذا ما أكدت عليه دراسة "دينا حسام نجيب": ٢٠١٤: (٦٨) التي اهتمت بدراسة كيفية تحقيق الاستدامة في المدن البيئية ويناقش ذلك من خلال الحفاظ على الأراضي الزراعية داخل المدن وتعتبر مؤثرات التنمية بمثابة تهديد لتلك الأراضي لذا من أجل تحقيق الاستدامة

يجب الحفاظ على هذه الأراضي الزراعية بالإضافة إلى ذلك يجب ضمان الاستدامة بالمناطق العمرانية داخل المدن وذلك من خلال ضمان جودة وقيمة هذه الأراضي.

- وفي الترتيب الثالث جاءت العبارة رقم (١١) والتي ترى أن الجمعية تهتم بمعالجة مياه المجاري والصرف الصحي بمجموع أوزان بلغ (١٦٤) وكذلك المتوسط المرجح والذي يبلغ (٢) وقوة نسبية بلغت (٦٦.٦%). وهذا يدل على اهتمام الجمعيات الأهلية بضمن استفادة جميع الناس من مرافق الصرف الصحي ومياه الشرب الآمنة مع التركيز على التقليل من حدة الأمراض المعدية للحفاظ على الصحة البيئية.

- وجاءت في المرتبة الأخيرة العبارة رقم (١٠) والتي توضح أن الجمعية تهتم بمعالجة المخلفات المتبقية بأسلوب تكنولوجي بمجموع أوزان بلغ (١٤٨) وكذلك المتوسط المرجح والذي يبلغ (١.٨٠) وقوة نسبية بلغت (٦٠.١%)

ويلاحظ من هذه الاستجابات أن أقلها قوة وتحقيقا كانت " أن الجمعية تهتم بمعالجة المخلفات المتبقية بأسلوب تكنولوجي. وهذا يؤكد على ضرورة تغيير الطرق والأساليب التقليدية في تحسين البيئة إلى أساليب ووسائل تكنولوجية حديثة للحفاظ على الموارد الطبيعية بطريقة لا تؤدي إلى فوائدها أو تدهورها أو تناقص نجاح الحفاظ على استدامة البيئة ولهذا فإن التحسين التكنولوجي أمر هام للتوفيق بين أهداف التنمية وقيود البيئة.

(ب) النتائج المتعلقة بالإجابة على التساؤل الفرعي الثاني للدراسة ومؤداه: ما دور الجمعيات الأهلية في تنمية المسؤولية الاجتماعية لتحقيق الاستدامة البيئية

جدول رقم (٤)

دور الجمعيات الأهلية في تنمية المسؤولية الاجتماعية لتحقيق الاستدامة البيئية ن=٨٢

م	العبارة	دور الجمعيات الأهلية في تنمية المسؤولية الاجتماعية لتحقيق الاستدامة البيئية						
		مجموع الأوزان		المتوسط المرجح		النسبة التقديرية		
		موافق	موافق إلى حد ما	غير موافق	موافق	ك	%	
١	تساهم الجمعية في إيجاد حلول للمشكلات البيئية	٣٢	٢٢	٢٨	١٦٨	٢.٠٤	٦٨.٢%	٣
٢	تهتم الجمعية بوضع خطة تنفيذية لمكافحة التلوث	٢٧	٢٤	٣١	١٦٠	١.٩٥	٦٥.١%	٥

٣	توفر الجمعية الدعم المالي لحماية البيئة	٢٤	%٢٩.٢	٢٦	%٣١.٧	٣٢	%٣٩.١	١٥٦	١.٩٠	%٦٣.٤	٨
٤	تهتم الجمعية بترشيد استخدام موارد البيئة بالصورة المثلى	٢٨	%٣٤	٢٢	%٢٦.٩	٣٢	%٣٩.١	١٦٠	١.٩٥	%٦٥.١	٥
٥	تهتم الجمعية بتطوير برامج الصحة لتحسين صحة المواطنين وزيادة الاهتمام بالطب الوقائي.	٣٢	%٣٩.١	٢٤	%٢٩.٢	٢٦	%٣١.٧	١٧٠	٢.٠٧	%٦٩.١	٢
٦	تهتم الجمعية بمقاومة الاضرار اللاحقة بالبيئة	٢٥	%٣٠.٤	٢٨	%٣٤	٢٩	%٣٥.٣	١٦٠	١.٩٥	%٦٥.١	٥
٧	تساهم الجمعية في نشر ثقافة المحافظة على البيئة.	٢٨	%٣٤	٢٦	%٣١.٧	٢٨	%٣٤	١٦٤	٦٦.٦	%٦٦.١	٤
٨	تهتم الجمعية ببرامج التنمية البيئية وتحديد الموارد اللازمة للتطبيق.	٢٦	%٣١.٧	٢٤	%٢٩.٢	٣٢	%٣٩.١	١٥٨	١.٩٢	%٦٤.٢	٦
٩	تهتم الجمعية بإكساب المواطنين أنماط سلوكية إيجابية تجاه بيئتهم	٣٥	%٤٢.٦	٢٥	%٣٠.٤	٢٢	%٢٦.٩	١٧٧	٢.١٥	%٧١.٩	١
١٠	تشجع الجمعية قطاع الإنتاج باستخدام تكنولوجيا ملائمة بيئيا	٢٢	%٢٦.٩	٣١	%٣٧.٨	٢٩	%٣٥.٣	١٥٧	١.٩١	%٦٣.٨	٧
المتوسط العام		٢٧٩	%٣٤.١	٢٥٢	%٣٠.٧	٢٨٩	%٣٥.٢	١٦٣٠	١.٩٨	%٦٦.٢	

يتضح من الجدول رقم (٤) أن دور الجمعيات الأهلية في تنمية المسؤولية الاجتماعية لتحقيق الاستدامة البيئية متوسط، حيث تتوزع استجابات مجتمع الدراسة توزيعاً إحصائياً وفق مجموع الأوزان والذي بلغ (١٦٣٠) وكذلك المتوسط المرجح والذي يبلغ (١.٩٨) والقوة النسبية بلغت (%٦٦.٢).

كما بلغ عدد من أجاب بموافق حول عبارات هذا المؤشر من مجتمع الدراسة (٢٧٩) بنسبة (%٣٤.١)، وبلغ عدد من أجاب بموافق إلى حد ما (٢٥٢) بنسبة (%٣٠.٧)، أما عدد من أجاب بغير موافق (٢٨٩) بنسبة (%٣٥.٢).

وقد جاءت العبارات رقم (٩، ٥، ١) هي أكثر العبارات قوة وتحقيقاً بناء على الترتيب ووفق للوزن المرجح والقوة النسبية لكل عبارة حيث:

- جاءت العبارة رقم (٩) في الترتيب الأول والتي تشير إلى أن الجمعية تهتم بإكساب المواطنين أنماط سلوكية إيجابية تجاه بيئتهم بمجموع أوزان بلغ (١٧٧) وكذلك المتوسط المرجح والذي يبلغ (٢.١٥)

وقوة نسبية بلغت (٧١.٩%). وهذا يدل على اهتمام الجمعيات الأهلية باستخدام أساليب التعبير حول كيفية التعامل مع البيئة والحفاظ عليها للتقليل من المخاطر البيئية التي تؤثر على أفراد المجتمع.

- وفي الترتيب الثاني جاءت العبارة رقم (٥) والتي تشير إلى أن الجمعية تهتم بتطوير برامج الصحة لتحسين صحة المواطنين وزيادة الاهتمام بالطب الوقائي. بمجموع أوزان بلغ (١٧٠) وكذلك المتوسط المرجح والذي يبلغ (٢.٠٧) وقوة نسبية بلغ (٦٩.١%). وهذا يدل على حرص الجمعيات الأهلية في نجاح تحقيق أهدافها إلى استخدام برامج الجانب الوقائي أكثر من الجانب العلاجي لخلق الوعي البيئي وحسن استخدامها للعمل على وقاية البيئة من التدهور البيئي.

وفي الترتيب الثالث جاءت العبارة رقم (١) والتي ترى أن الجمعية تساهم في إيجاد حلول للمشكلات البيئية بمجموع أوزان بلغ (١٦٨) وكذلك المتوسط المرجح والذي يبلغ (٢.٢٤) وقوة نسبية بلغت (٦٨.٢%). وهذا يدل على اهتمام الجمعيات الأهلية بالتخفيف من عوامل التلوث وذلك من خلال توافر أنواع متعددة من الخبرات تشمل البيئية والفنية والتمويلية والعلاقات العامة والإدارة العامة. لدعم عملية اتخاذ القرارات الصائبة في مجالات تحسين البيئة المستدامة.

وجاءت في المرتبة الأخيرة العبارة رقم (٣) والتي توضح أن الجمعية توفر الدعم المالي لحماية البيئة بمجموع أوزان بلغ (١٥٦) وكذلك المتوسط المرجح والذي يبلغ (١.٩٠) وقوة نسبية بلغت (٦٣.٤%)

ويلاحظ من هذه الاستجابات أن أقلها قوة وتحقيقا كانت " أن الجمعية توفر الدعم المالي لحماية البيئة. وهذا يؤكد على ضرورة توفير العامل المادي لأنه يعتبر من أهم العوامل التي تؤثر على دور المنظمات في القيام ببعض الأنشطة الخاصة بتحقيق الاستدامة البيئية. فقد أصبحت المنظمات قادرة على تمييز مدى أهمية المكافآت المالية المحتملة والتي يمكن تحقيقها.

(ج) النتائج المتعلقة بالإجابة على التساؤل الفرعي الثالث للدراسة ومؤداه: ما دور الجمعيات الأهلية في تنمية المشاركة لتحقيق الاستدامة البيئية

جدول رقم (٥)

دور الجمعيات الأهلية في تنمية المشاركة لتحقيق الاستدامة البيئية ن=٨٢

م	العبارة	دور الجمعيات الأهلية في تنمية المشاركة لتحقيق الاستدامة البيئية								
		مجموع الأوزان	المتوسط المرجح	النسبة التقديرية	موافق		غير موافق			
					ك	%	ك	%		
١	تهتم الجمعية بتحفيز الأفراد بالابتكار والأبداع في مجال البيئة	٣٢	٢.٠٧	٦٩.١%	١٧٠	٢٦	٣١.٧%	٢٤	٢٩.٢%	٣٩.١%
٢	تشجع الجمعية بالمبادرات الفردية والجماعية للمساهمة في حماية البيئة	٣٢	٢.٠٧	٦٩.١%	١٧٠	٢٦	٣١.٧%	٢٤	٢٩.٢%	٣٩.١%
٣	تهتم الجمعية بتكريم الأفراد والمؤسسات البارزة والرائدة في مجال البيئة	٣٠	٢.٠٢	٦٧.٤%	١٦٦	٢٨	٣٤%	٢٤	٢٩.٢%	٣٦.٦%
٤	تقدم الجمعية حوافز تشجيعية للعاملين بمجال البيئة	٢٥	١.٩٧	٦٥.٨%	١٦٢	٢٧	٣٣%	٣٠	٣٦.٦%	٣٠.٤%
٥	تهتم الجمعية بعقد لقاءات بين المتخصصين لتبادل الخبرات في مجال البيئة	٣١	٢.٠٤	٦٨.٢%	١٦٨	٢٧	٣٣%	٢٤	٢٩.٢%	٣٧.٨%
٦	تهتم الجمعية بطرح مشاريع لحماية البيئة	٢٦	١.٩٥	٦٥.٤%	١٦٠	٣٠	٣٦.٦%	٢٦	٣١.٧%	٣١.٧%
٧	تهتم الجمعية بالتنسيق بين جميع الوزارات لوضع السياسة الوطنية لحماية البيئة	٣١	٢.٠٤	٦٨.٢%	١٦٨	٢٧	٣٣%	٢٤	٢٩.٢%	٣٧.٨%
المتوسط العام		٢٠٧	٢.٠٢	٦٧.٥%	١١٦٤	١٩١	٣٣.٢%	١٧٦	٣٠.٧%	٣٦.١%

يتضح من الجدول رقم (٥) أن دور الجمعيات الأهلية في تنمية المشاركة لتحقيق الاستدامة البيئية متوسط، حيث تتوزع استجابات مجتمع الدراسة توزيعاً إحصائياً وفق مجموع الأوزان والذي بلغ (١١٦٤) وكذلك المتوسط المرجح والذي يبلغ (٢.٠٢) والقوة النسبية بلغت (٦٧.٥%).

كما بلغ عدد من أجاز بموافق حول عبارات هذا المؤشر من مجتمع الدراسة (٢٠٧) بنسبة (٣٦.١%)، وبلغ عدد من أجاز بموافق إلى حد ما (١٧٦) بنسبة (٣٠.٧%)، أما عدد من أجاز بغير موافق (١٩١) بنسبة (٣٣.٢%).

وقد جاءت العبارات رقم (٢٠١، ٥، ٧، ٣) هي أكثر العبارات قوة وتحقيقاً بناء على الترتيب ووفق للوزن المرجح والقوة النسبية لكل عبارة حيث:

- جاءت العبارة رقم (١، ٢) في الترتيب الأول والتي تشير إلى أن الجمعية تهتم بتحفيز الأفراد بالابتكار والأبداع في مجال البيئة، وأيضاً تشجع بالمبادرات الفردية والجماعية للمساهمة في حماية البيئة بمجموع أوزان بلغ (١٧٠) وكذلك المتوسط المرجح والذي يبلغ (٢.٠٧) وقوة نسبية بلغت (٦٩.١%). وهذا يدل على اهتمام الجمعيات الأهلية بجذب المواطنين للمشاركة في برامج حماية البيئة وزيادة خبراتهم ومهاراتهم في كيفية التعامل مع مشكلات البيئة بطرق سهلة.

- وفي الترتيب الثاني جاءت العبارة رقم (٥، ٧) والتي تشير إلى أن الجمعية تهتم بعقد لقاءات بين المتخصصين لتبادل الخبرات في مجال البيئة وأيضاً تهتم بالتنسيق بين جميع الوزارات لوضع السياسة الوطنية لحماية البيئة. بمجموع أوزان بلغ (١٦٨) وكذلك المتوسط المرجح والذي يبلغ (٢.٠٤) وقوة نسبية بلغ (٦٨.٢%). وهذا يدل على وجود وسائل اتصالات فعالة بقيادة المجتمع لتبادل الخبرات والمعارف للتعرف على احتياجات ومشكلات المجتمع الفعلية وتحديد أولوياتها ويمكن من خلالها استثارة مشاركتهم في تنمية مجتمعهم ومواجهة المشكلات البيئية.

- وفي الترتيب الثالث جاءت العبارة رقم (٣) والتي ترى أن الجمعية تهتم بتكريم الأفراد والمؤسسات البارزة والرائدة في مجال البيئة بمجموع أوزان بلغ (١٦٦) وكذلك المتوسط المرجح والذي يبلغ (٢.٠٢) وقوة نسبية بلغت (٦٧.٢%). وهذا يدل على استجابة الجمعيات الأهلية بضرورة الاهتمام ببرامج حماية البيئة لتحقيق الاستدامة.

- وجاءت في المرتبة الأخيرة جاءت العبارة رقم (٦) والتي توضح أن الجمعية تهتم بطرح مشاريع لحماية البيئة بمجموع أوزان بلغ (١٥٦) وكذلك المتوسط المرجح والذي يبلغ (١.٩٠) وقوة نسبية بلغت (٦٣.٤%)

ويلاحظ من هذه الاستجابات أن أقلها قوة وتحقيقاً كانت " أن الجمعية تهتم بطرح مشاريع لحماية البيئة. وهذا يؤكد على ضرورة سعي الجمعيات الأهلية بالتنسيق مع قيادات المجتمع بطرح برامج تنموية فعالة لمواجهة المشكلات البيئية حتى يمكن الحد من المخاطر البيئية التي تؤثر على تحقيق الاستدامة البيئية.

٢- النتائج المرتبطة بالإجابة على التساؤل الرئيسي الثاني للدراسة ومؤداه: ما الوسائل التي تستخدمها المنظمات غير الحكومية في تحقيق الاستدامة البيئية؟

جدول رقم (٦)

الوسائل التي تستخدمها المنظمات غير الحكومية في تحقيق الاستدامة البيئية ن=٨٢

م	العبارة	الوسائل التي تستخدمها المنظمات غير الحكومية في تحقيق الاستدامة البيئية						
		موافق	ك	%	موافق إلى حد ما		غير موافق	
					ك	%	ك	%
١	تنظم الجمعية ندوات ومحاضرات لتحقيق التنظيف الصحي	٣٤	٢٣	%٤١.٤	%٢٨.٢	٢٥	%٣٠.٤	
٢	تنظم الجمعية مؤتمرات لمعرفة طرق الوقاية من الأمراض المعدية	٣٠	٢٥	%٣٦.٦	%٣٠.٤	٢٦	%٣١.٧	
٣	تهتم الجمعية بوضع خطة متكاملة للتعامل مع الكوارث البيئية	٢٨	٢٧	%٣٤	%٣٣	٢٧	%٣٣	
٤	تجري الجمعية بحوث ميدانية دورية للتعرف على المشكلات البيئية التي تطرأ على المجتمع.	٢٤	٢٩	%٢٩.٢	%٣٥.٤	٢٩	%٣٥.٤	
٥	تشارك الجمعية في إعداد البرامج البيئية يتضمن مجموعة من الأنشطة صممت من أجل نشر الوعي البيئي	٢٣	٢٨	%٢٨.٢	%٣٤	٣١	%٣٧.٨	
٦	تنظم الجمعية مسابقات بيئية	٢٢	٢٨	%٢٦.٩	%٣٤	٣٢	%٣٩.١	
٧	تسعى الجمعية للحصول على منح للقيام بمشروعات المحافظة على البيئة من جهات مانحة مختلفة	٢٩	٢٥	%٣٥.٤	%٣٠.٤	٢٨	%٣٤	
٨	تهتم الجمعية بتطبيق قانون البيئة مما يساعد في نجاح الجهود	٢٦	٢٧	%٣١.٧	%٣٣	٢٩	%٣٥.٤	

البيئية.										
٤	%٦٦.٦	٢	١٦٤	%٣٧.٨	٣١	%٢٤.٤	٢٠	٣٧.٨	٣١	٩ تهتم الجمعية بوضع سياسات لحماية البيئة
٧	%٦٣.٨	١.٩١	١٥٧	%٣٧.٨	٣١	%٣٣	٢٧	%٢٩.٢	٢٤	١٠ تهتم الجمعية بالتقويم البيئي للمشاريع البيئية
١٠	%٦١.٣	١.٨٤	١٥١	%٤١.٤	٣٤	%٣٣	٢٧	%٢٥.٦	٢١	١١ تهتم الجمعية بتنظيم معسكرات لتنمية البيئة وحمايتها من التلوث
%٦٥.٥		١.٩٦	١٧٧١	%٣٥.٩	٣٢٣	%٣١.٨	٢٨٦	%٣٢.٣	٢٩٢	المتوسط العام

يتضح من الجدول رقم (٦) أهم الوسائل التي تستخدمها المنظمات غير الحكومية في تحقيق الاستدامة البيئية حيث تتوزع استجابات مجتمع الدراسة توزيعاً إحصائياً وفق مجموع الأوزان والذي بلغ (١٧٧١) وكذلك المتوسط المرجح والذي يبلغ (١.٩٦) والقوة النسبية بلغت (%٦٥.٥). كما بلغ عدد من أجاب بموافق حول عبارات هذا المؤشر من مجتمع الدراسة (٢٩٢) بنسبة (%٣٢.٣)، وبلغ عدد من أجاب بموافق إلى حد ما (٢٨٦) بنسبة (%٣١.٨)، أما عدد من أجاب بغير موافق (٣٢٣) بنسبة (%٣٥.٩).

وقد جاءت العبارات رقم (٧، ٣، ٢٠١) هي أكثر العبارات قوة وتحقيقاً بناء على الترتيب ووفق للوزن المرجح والقوة النسبية لكل عبارة حيث:

- جاءت العبارة رقم (١) في الترتيب الأول والتي تشير إلى أن الجمعية تنظم ندوات ومحاضرات لتحقيق التنقيف الصحي بمجموع أوزان بلغ (١٧٣) وكذلك المتوسط المرجح والذي يبلغ (٢.١٠) وقوة نسبية بلغت (%٧٠.٣). وهذا يدل على اهتمام الجمعيات الأهلية باستخدام وسائل التعبير في توعية المواطنين بأهمية الحفاظ على البيئة ومنع تلوثها من أجل خلق بيئة مستدامة.
- وفي الترتيب الثاني جاءت العبارة رقم (٢) والتي تشير على أن الجمعية تنظم مؤتمرات لمعرفة طرق الوقاية من الأمراض المعدية. بمجموع أوزان بلغ (١٦٦) وكذلك المتوسط المرجح والذي يبلغ (٢.٠٢) وقوة نسبية بلغ (%٦٧.٤). وهي تعتبر من أهم الوسائل التي تستخدم لمناقشة القضايا البيئية وإقناع المواطنين بأهمية المحافظة على البيئة وتأييد الرأي العام حول الاهتمام بتنفيذ مشروعات خاصة بحماية البيئة.
- وفي الترتيب الثالث جاءت العبارة رقم (٣، ٧) والتي ترى أن الجمعية تهتم بوضع خطة متكاملة للتعامل مع الكوارث البيئية وأيضا تسعى الجمعية للحصول على منح للقيام بمشروعات المحافظة على البيئة من جهات مانحة مختلفة بمجموع أوزان بلغ (١٦٥) وكذلك المتوسط المرجح والذي يبلغ

(٢٠٠١) وقوة نسبية بلغت (٦٧.١%) وهذا يدل على اهتمام الجمعيات الأهلية بمقابلة المسؤولين للتفاهم والبحث عن طرق خاصة بشئون البيئة لتنفيذ مشروعات لصالح البيئة.

- وجاءت في المرتبة الأخيرة العبارة رقم (١١) والتي توضح أن الجمعية تهتم بتنظيم معسكرات لتنمية البيئة وحمايتها من التلوث بمجموع أوزان بلغ (١٥١) وكذلك المتوسط المرجح والذي يبلغ (١.٨٤) وقوة نسبية بلغت (٦١.٣%) ويلاحظ من هذه الاستجابات أن أقلها قوة وتحقيقا كانت " أن الجمعية تهتم بتنظيم معسكرات لتنمية البيئة وحمايتها من التلوث وهذا يؤكد على ضعف الموارد والإمكانيات بالجمعيات الأهلية التي تساعد على مواجهة المشكلات البيئية والتي يمكن أن تؤثر على تحقيق استدامة البيئة.

٣- النتائج المرتبطة بالإجابة على التساؤل الرئيسي الثالث للدراسة ومؤداه: ما المعوقات والصعوبات التي تواجه المنظمات غير الحكومية في تحقيق الاستدامة البيئية؟

جدول رقم (٧)

ما المعوقات والصعوبات التي تواجه المنظمات غير الحكومية في تحقيق الاستدامة البيئية؟ ن=٨٢

م	العبارة	المعوقات والصعوبات التي تواجه المنظمات غير الحكومية في تحقيق الاستدامة البيئية									
		موافق		موافق إلى حد ما		غير موافق					
		ك	%	ك	%	ك	%				
١	عدم وجود رقابة دائمة على البيئة	٣٧	٤٥.١%	٢٣	٢٨.٢%	٢٢	٢٦.٨%	١٧٩	٢.١٨	٧٢.٧%	١
٢	ضعف التنسيق والتنظيم بين المنظمات الأهلية والحكومية	٣١	٣٧.٨%	٢٩	٣٥.٤%	٢٢	٢٦.٨%	١٧٣	٢.١٠	٧٠.٣%	٣
٣	ضعف الموارد المادية	٣٣	٤٠.٢%	٢٦	٣١.٧%	٢٣	٢٨.٢%	١٧٤	٢.١٢	٧٠.٧%	٢
٤	عدم وجود كوادر متخصصة	٣١	٣٧.٨%	٢٤	٢٩.٢%	٢٧	٣٣%	١٦٨	٢.٠٤	٦٨.٢%	٨
٥	قلة الإمكانيات في تنفيذ برامج حماية البيئة	٣٠	٣٦.٦%	٢٧	٣٣%	٢٥	٣٠.٤%	١٦٩	٢.٠٦	٦٨.٦%	٦
٦	عدم التعاون والتدخل في حل المشكلات البيئية	٣٠	٣٦.٦%	٢٧	٣٣%	٢٥	٣٠.٤%	١٦٩	٢.٠٦	٦٨.٦%	٦

مجلة الخدمة الاجتماعية □

٧	عدم وضوح أهداف وأنشطة المنظمات في مجال حماية البيئة	٣٠	%٣٦.٦	٢٧	%٣٣	٢٥	%٣٠.٤	١٦٩	٢.٠٦	%٦٨.٦	٦
٨	التكلفة المرتفعة للابتكارات البيئية	٣١	%٣٧.٨	٢٧	%٣٣	٢٤	%٢٩.٢	١٧١	٢.٠٨	%٦٩.٥	٥
٩	قلة الوعي والاهتمام الإعلامي	٣٤	%٤١.٤	٢٣	%٢٨.٢	٢٥	%٣٠.٤	١٧٣	٢.١٠	%٧٠.٣	٣
١٠	قصور الممارسة الديمقراطية للمنظمات	٣٠	%٣٦.٦	٢٧	%٣٣	٢٥	%٣٠.٤	١٦٩	٢.٠٦	%٦٨.٦	٧
١١	الميل للعمل الفردي داخل المنظمات	٢٨	%٣٤	٢٤	%٢٩.٢	٣٠	%٣٦.٦	١٦٢	١.٩٧	%٦٥.٨	١٠
١٢	ضعف القدرات البشرية والفنية والتنظيمية	٣١	%٣٧.٨	٢٧	%٣٣	٢٤	%٢٩.٢	١٧١	٢.٠٨	%٦٩.٥	٥
١٣	كثرة الاعتماد على المنح الخارجية	٣١	%٣٧.٨	٢٧	%٣٣	٢٤	%٢٩.٢	١٧١	٢.٠٨	%٦٩.٥	٥
١٤	عدم وجود مشروعات تعاونية بين الحكومة وقطاع الأعمال في المجتمع	٣٢	%٣٩.١	٢٦	%٣١.٧	٢٤	%٢٩.٢	١٧٢	٢.٠٩	%٦٩.٩	٤
١٥	عدم وجود رقابة دائمة على البيئة	٢٨	%٣٤	٢٧	%٣٣	٢٧	%٣٣	١٦٥	٢.٠١	%٦٧.١	٩
المتوسط العام		٤٦٧	%٣٨	٣٩١	%٣١.٨	٣٧٢	%٣٠.٢	٢٥٥٥	٢.٠٧	%٦٩.٢	

يتضح من الجدول رقم (٧) أهم المعوقات والصعوبات التي تواجه المنظمات غير الحكومية وتؤثر في تحقيق الاستدامة البيئية والتي أشار اليه أعضاء الجمعيات الأهلية بمستوى متوسط، حيث تتوزع استجابات مجتمع الدراسة توزيعاً إحصائياً وفق مجموع الأوزان والذي بلغ (٢٥٥٥) وكذلك المتوسط المرجح والذي يبلغ (٢.٠٧) والقوة النسبية بلغت (%٦٩.٢).

كما بلغ عدد من أجاب بموافق حول عبارات هذا المؤشر من مجتمع الدراسة (٤٦٧) بنسبة (%٣٨)، وبلغ عدد من أجاب بموافق إلى حد ما (٣٩١) بنسبة (%٣١.٨) أما عدد من أجاب بغير موافق (٣٧٢) بنسبة (%٣٠.٢).

وقد جاءت العبارات رقم (١، ٣، ٢، ٩) هي أكثر العبارات قوة وتحقيقاً بناء على الترتيب ووفق للوزن المرجح والقوة النسبية لكل عبارة حيث:

- جاءت العبارة رقم (١) في الترتيب الأول والتي تشير إلى أن عدم وجود رقابة دائمة على البيئة تعتبر من أهم المعوقات التي تواجه الجمعيات في تحقيق الاستدامة البيئية بمجموع أوزان بلغ (١٧٩) وكذلك المتوسط المرجح والذي يبلغ (٢.١٨) وقوة نسبية بلغت (٧٢.٧%). وهذا يدل على ضعف مشاركة القيادات في أنشطة الجمعيات الأهلية للحفاظ على البيئة ومنع تلوثها.
- وفي الترتيب الثاني جاءت العبارة رقم (٣) والتي تشير إلى أن عدم توافر الموارد المادية اللازمة تعتبر من أهم المعوقات التي تؤثر على تحقيق الاستدامة البيئية بمجموع أوزان بلغ (١٧٤) وكذلك المتوسط المرجح والذي يبلغ (٢.١٢) وقوة نسبية بلغت (٧٠.٧%). وهذا يدل على أن ضعف الموارد والإمكانيات بالجمعيات الأهلية تؤثر على الخدمات المقدمة للمواطنين وعدم القدرة على استحداث وسائل تكنولوجيا حديثة لتدعيم البيئة والحفاظ عليها.
- وفي الترتيب الثالث جاءت العبارة رقم (٢، ٩) والتي تشير ضعف التنسيق والتنظيم بين المنظمات الأهلية والحكومية وأيضاً قلة الوعي والاهتمام الإعلامي بالبيئة تعتبر من أهم المعوقات التي تؤثر على تحقيق الاستدامة البيئية بمجموع أوزان بلغ (١٧٣) وكذلك المتوسط المرجح والذي يبلغ (٢.١٠) وقوة نسبية بلغت (٧٠.٣%). وهذا يدل على عدم إدراك الجمعيات الأهلية والحكومية بأهمية المشاركة الفعالة والتعاون من أجل مواجهة مشكلات البيئة والحد منها لتحقيق الاستدامة البيئية.
- وجاءت في المرتبة الأخيرة العبارة رقم (١١) والتي توضح أن الميل للعمل الفردي داخل المنظمات الغير حكومية تعتبر من أهم المعوقات التي تؤثر على تحقيق الاستدامة البيئية بمجموع أوزان بلغ (١٦٢) وكذلك المتوسط المرجح والذي يبلغ (١.٩٧) وقوة نسبية بلغت (٦٥.٨%). وهذا يدل على أن روح العمل الجماعي بالجمعيات الأهلية يقوم على تقديم الخدمات والمساعدات أكثر من تحقيق الربح المادي. ويلاحظ من هذه الاستجابات ضرورة مواجهة المعوقات والصعوبات التي تؤثر على تحقيق الاستدامة البيئية، حتى تكون البيئة أكثر استدامة.

ثامنا: النتائج العامة والتصور المقترح.

أسفرت الدراسة على النتائج التالية:

١- بالنسبة للنتائج الخاصة بالتساؤل الرئيسي الأول ومؤداه: ما إسهامات المنظمات غير الحكومية في

تحقيق الاستدامة البيئية؟ فقد توصلت على النحو التالي:

(أ) للجمعيات دور منخفض في الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية مرتبة تنازليا وهي كالتالي:

- توفر الجمعية برامج لتدوير المخلفات واستخدامها.
- تهتم الجمعية بتنظيم حملة توعية لحماية الأرض الزراعية من التجريف.
- تهتم الجمعية بمعالجة مياه المجاري والصرف الصحي.
- تهتم الجمعية بالتخلص بنفايات الرعاية الصحية بطريقة آمنة.
- تهتم الجمعية بتحديد مستويات الملوثات في البيئة.
- تهتم الجمعية بإدخال صناعات صديقة للبيئة يكون لها أثر إيجابي وأيضا تهتم الجمعية بصنع صناديق للقمامة بالمحافظة.
- تهتم الجمعية بمراقبة عدم الإسراف في استخدام الأسمدة الكيماوية ووقف استخدام المبيدات الضارة.
- تهتم الجمعية بزيادة التشجير وعدم التعدي عليها.
- تهتم الجمعية بضبط ممارسات إدارة المواد الكيماوية الخطرة.
- تهتم الجمعية بترشيد استعمال المبيدات الكيماوية في الزراعة.
- تهتم الجمعية بالتعامل مع المواد المشعة في المواد الغذائية.
- تهتم الجمعية بمعالجة المخلفات المتبقية بأسلوب تكنولوجي.

(ب) للجمعيات دور متوسط في تنمية المسؤولية الاجتماعية لتحقيق الاستدامة البيئية مرتبة تنازليا

وهي:

- تهتم الجمعية بإكساب المواطنين أنماط سلوكية إيجابية تجاه بيئتهم.
- تهتم الجمعية بتطوير برامج الصحة لتحسين صحة المواطنين وزيادة الاهتمام بالطب الوقائي.
- تساهم الجمعية في إيجاد حلول للمشكلات البيئية.
- تساهم الجمعية في نشر ثقافة المحافظة على البيئة.
- تهتم الجمعية بوضع خطة تنفيذية لمكافحة التلوث وأيضا تهتم الجمعية بترشيد استخدام موارد البيئة بالصورة المثلى، وأيضا تهتم الجمعية بمقاومة الأضرار اللاحقة بالبيئة.
- تهتم الجمعية ببرامج التنمية البيئية وتحديد الموارد اللازمة للتطبيق.

- تشجع الجمعية قطاع الإنتاج باستخدام تكنولوجيا ملائمة بيئيا.
- توفر الجمعية الدعم المالي لحماية البيئة
- (ج) للجمعيات دور متوسط في تنمية المشاركة لتحقيق الاستدامة البيئية مرتبة تنازليا وهي كالتالي:
 - تهتم الجمعية بتحفيز الأفراد بالابتكار والأبداع في مجال البيئة، وأيضا تشجع الجمعية بالمبادرات الفردية والجماعية للمساهمة في حماية البيئة.
 - تهتم الجمعية بعقد لقاءات بين المتخصصين لتبادل الخبرات في مجال البيئة، وأيضا تهتم الجمعية بالتنسيق بين جميع الوزارات لوضح السياسة الوطنية لحماية البيئة.
 - تهتم الجمعية بتكريم الأفراد والمؤسسات البارزة والرائدة في مجال البيئة.
 - تقدم الجمعية حوافر تشجيعية للعاملين بمجال البيئة.
 - تهتم الجمعية بطرح مشاريع لحماية البيئة.
- ٢- بالنسبة للنتائج الخاصة بالتساؤل الرئيسي الثاني ومؤداه: ما الوسائل التي تستخدمها المنظمات غير الحكومية في تحقيق الاستدامة البيئية والتي أشار اليه أعضاء مجلس إدارة الجمعيات الأهلية فقد تتمثل في: تنظم الجمعية ندوات ومحاضرات لتحقيق التثقيف الصحي، وأيضا تنظم مؤتمرات لمعرفة طرق الوقاية من الأمراض المعدية، كما تهتم بوضع خطة متكاملة للتعامل مع الكوارث البيئية، كما تسعى الجمعية للحصول على منح للقيام بمشروعات المحافظة على البيئة من جهات مانحة مختلفة، وأيضا تهتم بوضع سياسات لحماية البيئة.
- ٣- بالنسبة للنتائج الخاصة بالتساؤل الرئيسي الثالث ومؤداه: ما المعوقات والصعوبات التي تواجه المنظمات غير الحكومية في تحقيق الاستدامة البيئية والتي تتمثل في: عدم وجود رقابة دائمة على البيئة، وأيضا ضعف الموارد المادية، وعدم التنسيق والتنظيم بين المنظمات الأهلية والحكومية، وعدم وجود مشروعات تعاونية بين الحكومة وقطاع الأعمال في المجتمع، وأيضا ضعف القدرات البشرية والفنية والتنظيمية، وكثرة الاعتماد على المنح الخارجية

تصور مقترح لتفعيل دور المنظمات غير الحكومية لتحقيق الاستدامة البيئية

أولاً: أهداف التصور المقترح:

اتساقاً مع أهداف الدراسة فإن التصور المقترح للخدمة الاجتماعية يسعى إلى تحقيق هدف رئيسي يتمثل في اليات تفعيل دور المنظمات غير الحكومية في تحقيق الاستدامة البيئية ويتحقق ذلك من خلال مجموعة من الإجراءات التي يتم اتخاذها وتتمثل في:

١- إتاحة الفرصة للمنظمات غير الحكومية في متابعة تنفيذ السياسات والقوانين الخاصة بالبيئة من خلال:

(أ) تفعيل دور وسائل الإعلام للقيام بدور أساسي في التوعية وتدعيم الثقافة البيئية.

(ب) وضع قانون لتنفيذ السياسات البيئية على نحو جاد وحازم.

(ج) إنشاء لجنة تنظيمية لمتابعة تنفيذ سياسات البيئة على أن تقوم اللجنة بعمل التنسيق والتوجيه

(د) تحديد أدوار ومسئوليات المنظمات في تنفيذ السياسات البيئية.

(هـ) دمج القضايا البيئية ضمن المناهج التعليمية في مراحل التعليم المختلفة.

٢- توسيع دور المنظمات غير الحكومية في تهيئة القيادات لتحقيق الاستدامة البيئية من خلال:

(أ) رفع مستوى أداء العاملين والالتزام بالمعايير البيئية

(ب) بناء علاقات تعاون بين المنظمات الحكومية وغير الحكومية.

(ج) مساعدة القادة والمسؤولين على التعرف على ما يجب القيام به لضمان التأثير على عملية الإصلاح وتطوير البيئة.

(د) إيجاد قنوات اتصال والوصول إلى قواعد عامة للتعامل بين أطراف المجتمع المختلفة وتوجيه الفرص لأجل مصلحة المجتمع.

٣- تشجيع المنظمات غير الحكومية في إعادة الاستخدام والتدوير لتحقيق الاستدامة البيئية من خلال:

(أ) تقديم حلول ومقترحات لإعادة استخدام المخلفات وتدويرها.

(ب) تقليل الاستنزاف المفرط للموارد الطبيعية.

(د) تحسين خدمات الصرف الصحي.

٤- تنمية قدرات العاملين بالمنظمات غير الحكومية لتحقيق الاستدامة البيئية من خلال:

(أ) إنشاء قاعدة بيانات بيئية للاستفادة منها.

(ب) الاهتمام بالعوامل والظروف البيئية المحلية.

- (ج) القيام بالدراسات البيئية اللازمة عند التخطيط لإقامة أي مشروع وتقييم مدى تأثيره على البيئة
- (د) صياغة قوانين وتشريعات قانونية وملزمة تنظم استغلال الموارد الطبيعية وحمايتها ومنع تلوثها واستنزافها
- (هـ) وضع برنامج للمنظمات غير الحكومية موضع التنفيذ لحماية البيئة.
- (و) رفع الوعي البيئي لدى مختلف المواطنين بالمجتمع من خلال حملات توعية واسعة النطاق.
- الأشراف على تلقي شكاوى المواطنين وتقديم المعاونة والدعم.
- ٥- تفعيل دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز الشباب للمشاركة:

- (أ) عقد دورات وندوات ومحاضرات وورش عمل حول خدمة البيئة والمجتمع المحلي من أجل تحسين ظروف المجتمع المحلي والمساهمة في تعزيز الانتماء لدى الشباب تجاه مجتمعه.
- (ب) أن تسعى الجمعيات إلى دعم العمل التطوعي لدى الشباب والسعي على تنظيم الجهود التطوعية لتعمل من خلال منظومة تقوم على العمل بفاعلية وإنجاح جهود الجمعية في العمل الجماعي.
- (ج) تشجيع الجمعيات لأعضائها على حب العمل الجماعي والرغبة في الإنجاز وخدمة المجتمع.
- (د) رعاية المشروعات البيئية من خلال مشاركة القوافل، كل هذا يجسد قيم الانتماء وتوظيف الجهود التطوعية المعرفية والمادية في خدمة المجتمع.

٦- دعم دور منظمات المجتمع المدني تجاه المجتمع في تحقيق الاستدامة البيئية:

- (أ) الحد من التلوث الناتج عن عوادم السيارات ووسائل النقل والمرور.
- (ب) الاهتمام بالتخلص بالنفايات بطرق سليمة لتحويلها إلى أسمدة للاستفادة منها.
- (ج) إنشاء إدارة لضبط المخلفات وتوقيع العقوبات للمخالفين.
- (د) الالتزام بقوانين المباني من حيث الارتفاعات والشكل وتطبيق العقوبات في حالة المخلفات.
- (هـ) زيادة مساحات المناطق الخضراء والحدائق العامة

ثانياً: الأسس التي يقوم عليها التصور المقترح:

يستند هذا التصور على مجموعة من الأسس العلمية تتحدد في:

١- نتائج البحوث والدراسات السابقة.

٢- نتائج الدراسة الراهنة.

٣- الإطار النظري للاستدامة البيئية.

ثالثاً: -الاستراتيجيات التي يستند عليها التصور المقترح

- أ- استراتيجية التعلم: -وتهدف إلى مساعدة المنظمات غير الحكومية على زيادة معارفهم ومعلوماتهم حول مشكلات البيئة وسبل مواجهتها
- ب- استراتيجية الإقناع: -وهذا يهدف على إقناع المسؤولين العاملين بالمنظمات غير الحكومية بأهمية المشاركة بما يعود عليهن وعلى المجتمع بالنفع.
- ج- استراتيجية المشاركة: -وذلك من خلال إتاحة الفرصة الممكنة للمنظمات غير الحكومية بالمشاركة في صنع القرارات الممكنة لتحسين مستوى البيئة.
- د- استراتيجية التمكين: ويتضمن ذلك قيام المنظمات غير الحكومية بمعرفة نطاق القوة والضعف لديهم حتى يكونوا قادرين على تنفيذ برامج الاستدامة البيئية.
- هـ- استراتيجية التنمية: حيث تهتم المنظمات الغير حكومية على أهمية المشاركة الفعالة في تحقيق الاستدامة البيئة من خلال الجهود الذاتية لمواجهة المشكلات البيئية.

رابعاً: - التكنيكات التي يستند عليها التصور المقترح:-

- ١- الاتصال: يجب أن تقوم المنظمات غير الحكومية بالاتصال بالقطاع الحكومي والقطاع الخاص لتجنب العقابيل والعقبات التي تقف حائلا في تحقيق الأهداف.
- ٢- الاجتماعات: على المنظمات غير الحكومية أن تقوم بعقد اجتماعات لمجلس الإدارة وللعاملين لإعادة النظر في بنائها الإداري والمالي لزيادة قدرتها على تنفيذ المشروعات البيئية لتنمية مجتمعاتها بكفاءة أعلى
- ٣- الندوات: تستخدمها المنظمات الغير حكومية من أجل التوعية والتثقيف لتحقيق الاستدامة البيئية.
- ٤- المناقشة الجماعية: وذلك لعرض وتحليل المشكلات والمواقف بغرض الوصول إلى قرار أو حل بخصوص المشكلات البيئية. والأخصائي الاجتماعي في هذه المناقشة هو الشخص الذي يخطط ويستشير وينسق ويوجه المناقشة ويعمل على توفير مناخ ملائم
- ٥-المقابلة: حيث يقوم الأخصائي بإجراء مقابلات مع المسؤولين عن البيئة للتفاهم والتباحث معهم في شؤون البيئة وكيفية الاستفادة من جهودهم والتعاون معهم لتحقيق صالح البيئة. وأيضا للتعرف على احتياجات مجتمعاتهم وتقديم المشروعات اللازمة لسد هذه الاحتياجات.

خامسا: - الأدوار التي يستند عليها التصور المقترح: -

- ١- دور الخبير: حيث يقوم الأخصائي الاجتماعي بتزويد المنظمات غير الحكومية بالبيانات والمعلومات المتعلقة بالمشكلات البيئية والتي يمكن الاستفادة منها في تحقيق الجمعية لأهدافها
- ٢- دور المثير: حيث يقوم الأخصائي الاجتماعي باستثارة جهود المنظمات غير الحكومية لكي يشاركوا في حل المشكلات البيئية.
- ٣- دور المخطط: حيث يقوم الأخصائي الاجتماعي بوضع الخطط اللازمة للاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية لتحقيق الاستدامة البيئية.
- ٤- دور المساعد: حيث يعمل الأخصائي الاجتماعي على مساعدة المنظمات غير الحكومية على تحقيق مسؤولياتها لتأدية أدوارها بفاعلية وكفاءة.
- ٥- دور المحلل: حيث يساعد المنظمات غير الحكومية على جمع وتحليل البيانات عن المشكلات البيئية وتحديد أولويات تلك المشكلات والتعرف على العوامل المسببة لها مما يساعد المنظمات على تصميم برامج لتحقيق الاستدامة البيئية.

سادسا: المهارات التي يستند عليها التصور المقترح:

- ١- مهارة الاتصال: وذلك لمقابلة المسؤولين وقيادات المجتمع لحثهم على المشاركة في مواجهة المشكلات البيئية لتنمية مجتمعهم.
- ٢- مهارة المشورة المهنية: وهي محاولة لتوافر المعارف والمعلومات لدى متخذي القرارات الخاصة بالشئون البيئية لوضع خطط واقعية لمواجهة المشكلات البيئية.
- ٣- مهارة التنسيق: وذلك لتحقيق التنسيق بين الجهات الحكومية والجهات غير الحكومية في تنفيذ المشروعات البيئية.
- ٤- مهارة التخطيط: وذلك للاهتمام لوضع خطط ومشاريع بيئية.

قائمة المراجع.

- ١- أماني عبد العزيز فاخر: الاستدامة البيئية والنمو الاقتصادي في الدول النامية، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، المجلد ١٦، العدد ١، ٢٠٠٨، ص ٧٨
- ٢- شريف يحيى محمود، محمد عبد الرازق: القيم البيئية لدى الأخصائيين الاجتماعيين "دراسة حالة"، الجمعية التربوية للدراسات الاجتماعية، كلية التربية، جامعة عين شمس، العدد الثامن عشر، ٢٠٠٨، ص ٢٤
- ٣- علاء صادق رفاعي محمد: عرض تحليلي لأحداث البحوث العالمية لاستخدام نماذج تنظيم المجتمع لتنمية المسؤولية المجتمعية نحو البيئة، بحث منشور باللجنة العلمية الدائمة لترقية الأساتذة المساعدين، خدمة اجتماعية، الدورة الحادية عشر، ٢٠١٦، ص ٤
- ٤- ناهد عبد اللطيف محسن: التدهور البيئي للموارد الزراعية (حالة الأرض-المياه -السكان) المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، معهد التخطيط القومي، القاهرة، العدد الثاني، المجلد الثاني عشر، ٢٠٠٤، ص ١٤٢: ١٤٣
- ٥- أبو الحسن عبد الموجود إبراهيم: التنمية الاجتماعية وحقوق الإنسان، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ٢٠٠٩، ص ٢٠٢
- ٦- خالد مصطفى قاسم: إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة"، الدار الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٧، ص ٢١
- ٧- بياتريس ادوارد: الإصلاح التربوي والتنمية المستدامة في الأمريكتين، مجلة فصلية للتربية، مكتبة التربية الدولية، المجلد ٣٠، العدد الأول، ٢٠٠٠، ص ٧٠: ٧١
- 8- Davila, Stephen . "reducing water and sanitation in Rural Areas" , urgent waters Response an implementing agent within kwazulu , north south Africa , 2003 , p.50
- ٩- معهد التخطيط القومي: "الاقتصاد المصري"، دن، القاهرة، ٢٠٠٧، ص ٢٤
- ١٠- أبو الحسن عبد الموجود إبراهيم: مرجع سبق ذكره، ص ١٩٧
- ١١- أحمد الطنطاوي المعداوي، الاستدامة البيئية كمدخل لتنمية المجتمعات العمرانية الجديدة في مصر، رسالة ماجستير، كلية الهندسة، جامعة المنصورة، ٢٠٠٧
- ١٢- زينب فؤاد عبد اللطيف: اليات تفعيل تطبيق التنمية المستدامة في الاقتصاد المصري، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ٢٠١٠

- ١٣- دينا حسام نجيب: نحو تحقيق الاستدامة في المدن البيئية، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية الهندسة، جامعة القاهرة، ٢٠١٤
- ١٤- ماهى عصام الدين السمان: أسس تحقيق الاستدامة في مشروعات عمارة الاندسكيب في مصر، رسالة ماجستير ، غير منشورة ، كلية التخطيط الإقليمي والعمراني، جامعة القاهرة، ٢٠١٥
- ١٥- خالد جمعة العجيلي عبد الله: دراسة مقارنة للاستدامة البيئية للمباني الجامعية القائمة بدول شمال افريقيا باستخدام نظام لييد LEED للتقييم، رسالة ماجستير ، غير منشورة ، كلية الهندسة، جامعة المنصورة، ٢٠١٥
- ١٦- هبه محروس على عبد العال: البعد الاجتماعي كمدخل لتحقيق الاستدامة البيئية للمحميات الطبيعية في مصر ، رسالة دكتوراه ، غير منشورة ، كلية الهندسة، جامعة القاهرة، ٢٠١٥
- 17- Michela Faccioli etal. Do we care about sustainability? An analysis of time sensitivity of social preferences under environmental time-persistent effects, Journal of Environmental Management, 2016
- 18- Amir Rahdari etal. Achieving sustainability through Schumpeterian social entrepreneurship: The role of social enterprises, Journal of Cleaner Production, 2016
- 19- Alicja Krzemie etal. Towards sustainability in underground coal mine closure contexts: A methodology proposal for environmental risk management, Journal of Cleaner Production, 2016
- 20- Nina Repar etal. Implementing farm-level environmental sustainability in environmental performance indicators: A combined global-local approach, Journal of Cleaner Production, 2017
- 21- Malin Song etal. How would big data support societal development and environmental sustainability? Insights and practices, Journal of Cleaner Production, 2017
- ٢٢- أماني عبد العزيز فاخر: مرجع سبق ذكره، ص ٨٣
- ٢٣- أسماء على أبا حسين، أنور شيخ الين عبده: "المؤشرات البيئية والتقويم البيئي المتكامل"، مجلة العلوم الاجتماعية، الكويت، مجلد ٣٦، عدد (١)، ٢٠٠٨، ص ١٤٩
- ٢٤- سعد طه علام: "التنمية والمجتمع"، مكتبة مدبولي، القاهرة، ٢٠٠٧، ص ١١٣

- ٢٥- راجية عابدين خير الله: "الأبعاد البيئية للتنمية المستدامة في مصر على مشارف القرن الحادي والعشرين"، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، المجلد (٥)، العدد (٢)، ١٩٩٧، ص ٢١٨
- ٢٦- مريم أحمد مصطفى، احسان حفطي: "قضايا التنمية في الدول النامية"، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، ٢٠٠١، ص ٤٠٥: ٤٠٧
- ٢٧- كامل كمال سعد: "التنمية المستدامة والاصحاح البيئية"، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة بنى سويف، كلية الآداب، ٢٠٠٥.
- ٢٨- شربات إبراهيم أحمد: دراسة تقييمية لجهود القيادات النسائية في مجال البيئة، رسالة ماجستير، غير منشورة، معهد الدراسات والعلوم الاجتماعية، جامعة عين شمس، ٢٠٠٥
- ٢٩- اسحق إبراهيم هدى: وجهات النظر المختلفة للتنمية المستدامة في أدبيات حركة الاستدامة البيئية الحديثة، مجلة كلية الآداب، السودان، العدد الرابع، ٢٠١١
- ٣٠- نوزاد عبد الرحمن الهيتي: الجهود الحكومية الخليجية المبذولة في مجال حماية البيئة، مقال منشور بمركز الخليج للأبحاث، العدد ٩٠، ٢٠١٢
- ٣١- علاء صادق رفاعي محمد: مرجع سبق ذكره
- 32- Paul Shrivastava ،Nuno Guimarães-Costa . Achieving environmental sustainability: The case for multi-layered collaboration across disciplines and players، Technological Forecasting & Social Change،2016
- ٣٣- سعد طه علام : الجمعيات الاهلية وألويات التنمية بمحافظة مصر العربية ، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية ، العدد (١٣٦) ، معهد التخطيط القومي ، القاهرة ، ٢٠٠١ ، ص ٢٠
- ٣٤- حبي حسن درويش: معجم مصطلحات الخدمة الاجتماعية، الشركة المصرية العالمية، القاهرة، ١٩٩٨، ص ١١٦
- ٣٥- المجلس القومي للشباب: دليل التعليم المدني للشباب، ٢٠٠٧، ص ٢٦٢
- ٣٦- محمد عبد الفتاح محمد: الجمعيات الاهلية النسائية قضايا ومشكلات، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، ٢٠٠٨، ص ٤١
- ٣٧- صافيناز محمد جمال الدين: دور الجمعيات الاهلية في دعم حقوق الاطفال المعرضين للخطر، المؤتمر الدولي الرابع، كلية رياض الاطفال، جامعة الاسكندرية، ٢٠١٣، ص ٢٤٣
- ٣٨- المجلس القومي للشباب: مرجع سبق ذكره، ٢٠٠٧، ص ١٤٧

39-Mary ross.community organization and practice EsE-harpeer and
bralh,1995,p156

40-Eleanor.I.Brilliant.voluntarism Encyclopedia of social work, N.A.SS.W, usa,
1995, p24

٤١- اقبال الامير السمالوطي: المنظمات الغير حكومية وتمكين الفئات المهشمة، ورقة عمل، المؤتمر
العلمي السنوي الثاني والعشرون، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة الفيوم، ٢٠١٢

٤٢- محمد حافظ دياب: بحوث الجمعيات الاهلية في الوطن العربي "قراءة تحليلية نقدية"، المكتب العلمي
للكمبيوتر والنشر والتوزيع، الاسكندرية، ١٩٩٧، ص ١٣

43- An drew clayton,ngos,civil society and the state building democracy in
transitional societies,london,intrac ngo,management,1996,p39

٤٤- رشاد أحمد عبد اللطيف: إدارة وتنمية المؤسسات الحكومية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية
٢٠٠٠، ص ٢٧

٤٥- هناء عبد التواب ربيع: منظمات المجتمع المدني وأزمة الحوار المجتمعي " المسئوليات والتحديات"،
مجلة كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة الفيوم، العدد الرابع، ٢٠١٦، ص ١٩١: ١٩٢

٤٦- معهد التخطيط القومي: المنظمات غير الحكومية والتنمية في مصر (دراسة حالات)، سلسلة قضايا
التخطيط والتنمية، رقم (١٠٦)، القاهرة، ١٩٩٦، ص ٣١: ٣٢

٤٧- منظمة الأمم المتحدة: التربية من أجل التنمية المستدامة، اليونسكو، قطاع التربية، ٢٠١٢، ص ٦

٤٨- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، سلطة جودة البيئة: البيئة والتنمية المستدامة في فلسطين،
فلسطين، ٢٠١٤، ص ١٣

٤٩- ثامر البكري، خالد بن حمدان: الإطار المفاهيمي للاستدامة والميزة التنافسية المستدامة محاكاة لشركة
hp في اعتمادها لاستراتيجية الاستدامة، الاكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد ٩، ٢٠١٣، ص
٤

٥٠- هويدى عبد الجليل: العلاقة التفاعلية بين السياحة البيئية والتنمية المستدامة، مجلة الدراسات والبحوث
الاجتماعية، جامعة الوادي، العدد ٩، ٢٠١٤، ص ٢١٨

٥١- بثينة حسنين عمارة: "التنمية البشرية وأساليب تدعيمها"، دن، ٢٠٠١، ص ١٥.

٥٢- محمد علاء الدين عبد القادر: دور الشباب في التنمية، منشأة المعارف، الإسكندرية، ١٩٩٨،
ص ١١٨

- ٥٣- سامي عبد الحميد حامد، أيمن محمد الغمري: "البيئة والتلوث"، المكتبة العصرية، المنصورة، ٢٠٠٧، ص ١٦
- ٥٤- عبدالله بن جمعان الغامدي: التنمية المستدامة بين الحق في استغلال الموارد الطبيعية والمسئولية عن حماية البيئة، جامعة الملك سعود، الرياض، ٢٠٠٧، ص ٩
- ٥٥- أماني عبد العزيز فاخر: مرجع سبق ذكره، ص ٨٣
- ٥٦- مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية: دمج الاستدامة البيئية في التحليل القطري وأطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، الأمم المتحدة، ٢٠٠٩، ص ٣
- ٥٧- معهد التخطيط القومي: تقرير التنمية البشرية، ٢٠٠١، ص ٧٥
- ٥٨- ريدة ديب، سليمان مهنا: التخطيط من أجل التنمية المستدامة، مجلة جامعة دمشق للعلوم الهندسية، المجلد الخامس والعشرون، العدد الأول، ٢٠٠٩، ص ٨ : ١٠
- ٥٩- هويدي عبد الجليل، مرجع سبق ذكره، ص ٢٢١
- ٦٠- أحمد عثمان الخولى : الحكم الجيد في صميم الاستدامة البيئية : دراسة حالة الدول العربية ، ورقة عمل مقدمة في ندوة (دور التشريعات والقوانين في حماية البيئة العربية ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، القاهرة ، ٢٠١٠ ، ص ٤٤
- ٦١- طلعت مصطفى السروجي: مرجع سبق ذكره، ص ٢١٦:٢١٥
- ٦٢- أحمد عبد الفتاح ناجي: التنمية المستدامة في المجتمع النامي في ضوء المتغيرات العالمية والمحلية الحديثة، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ٢٠١٣، ص ١٢٢
- ٦٣- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، سلطة جودة البيئة : البيئة والتنمية المستدامة في فلسطين ، فلسطين ، ٢٠١٤ ، ص ٥١ : ٥٢
- ٦٤- محمد محمود سليمان : الجغرافيا والبيئة ، الهيئة العامة السورية للكتاب ، دمشق ، ٢٠٠٧ ، ص ٨٣
- ٦٥- أحمد عبد الهادي : تصور لعلاقة أكثر استدامة بين السياحة والبيئة ، المؤتمر العلمي السنوي الرابع ، الجوانب التشريعية والاقتصادية للسياحة ، كلية الحقوق ، جامعة حلوان ، القاهرة ، ٢٠٠٥ ، ص ٥٣٠
- 66-Ministry of planning , "millennium Development goals second condry report" , Egypt , 2004 , p.p 41 : 44
- ٦٧- مكتب العمل الدولي: التنمية المستدامة والعمل اللائق والوظائف الخضراء، مؤتمر العمل الدولي، التقرير الخامس، جنيف، ٢٠١٣، ص ١٣
- ٦٨- دينا حسام نجيب: مرجع سبق ذكره

ملخص بحث بعنوان

"دور المنظمات غير الحكومية في تحقيق الاستدامة البيئية"

أولاً: أهداف الدراسة: تهدف الدراسة إلى تحديد دور المنظمات غير الحكومية في تحقيق الاستدامة البيئية.

ثانياً: تساؤلات الدراسة: ما دور المنظمات غير الحكومية في تحقيق الاستدامة البيئية؟

ثالثاً: مفاهيم الدراسة: المنظمات غير الحكومية - الاستدامة البيئية

رابعاً: الإجراءات المنهجية للدراسة:

١- نوع الدراسة: تنتمي الدراسة الحالية إلى نمط الدراسات الوصفية التحليلية.

٢- المنهج المستخدم: اعتمدت الباحثة على استخدام المنهج العلمي الكمي لجمع البيانات وتحليلها، والكيفي لاستخلاص النتائج من تلك البيانات، باستخدام طريقة المسح الاجتماعي الشامل لأعضاء مجالس إدارة الجمعيات الأهلية.

٣- أدوات الدراسة: استمارة قياس لتحديد دور الجمعيات الأهلية في تحقيق الاستدامة البيئية وأهم المعوقات والصعوبات التي تواجهها.

٤- مجالات الدراسة:

أ- المجال المكاني: تحدد المجال المكاني للدراسة في الجمعيات الأهلية المهتمة بالمجال البيئي وعددهم (٩) جمعيات أهلية.

ب- المجال البشري: تم تطبيق الدراسة بالحصص الشامل على أعضاء مجالس إدارة الجمعيات الأهلية العاملة في مجال النظافة والمحافظة على البيئة وعددهم (٨٢) مفردة.

ج- المجال الزمني: تم تطبيق الدراسة الميدانية في الفترة ٢٠١٧/١/١م إلى ٢٠١٧/٣/١م

خامساً: نتائج الدراسة: أسفرت الدراسة على النتائج التالية:

١- للجمعيات دور منخفض في الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية.

٢- للجمعيات دور متوسط في تنمية المسؤولية الاجتماعية لتحقيق الاستدامة البيئية.

٣- للجمعيات دور متوسط في تنمية المشاركة لتحقيق الاستدامة البيئية.

٤- كما توصلت الدراسة إلى أهم ما الوسائل التي تستخدمها المنظمات غير الحكومية في تحقيق الاستدامة البيئية والتي أشار إليه أعضاء مجلس إدارة الجمعيات الأهلية فقد تتمثل في: تنظم الجمعية ندوات ومحاضرات لتحقيق التثقيف الصحي، وأيضاً تنظم مؤتمرات لمعرفة طرق الوقاية من الأمراض المعدية، كما توصلت الدراسة إلى أهم المعوقات التي تواجهها المنظمات غير الحكومية في تحقيق الاستدامة البيئية.